

# دراسة حول الهجرة الدولية في السودان

الإسكوا، بيروت

2017

## المخطط

### ملخص تنفيذي

#### مقدمة

#### I- أنماط واتجاهات الهجرة الدولية في السودان

1. الهجرة الدولية إلى السودان
2. الهجرة الدولية من السودان
3. استنتاجات عامة

#### II- التعاون الدولي بشأن الهجرة

1. العمليات العالمية
2. العمليات الإقليمية
3. التعاون الثنائي
4. استنتاجات عامة

#### III- نظرة عامة حول الهجرة الدولية في السودان

1. الهجرة القسرية وتحركات اللاجئين
2. الجنسية
3. هجرة اليد العاملة
4. الهجرة غير النظامية
5. الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين
6. المغتربين
7. استنتاجات عامة

#### خاتمة

#### المراجع

## ملخص تنفيذي

يشكل السودان بلداً مصدراً ومضيفاً ونقطة عبور للمهاجرين الدوليين، مما يترك تأثيراً هاماً على التنمية المحلية والوطنية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. وتعتبر الأرقام عن أهمية ظاهرة الهجرة الدولية في السودان، ففي عام 2015 بلغ عدد المهاجرين الدوليين في السودان 503,477 مهاجراً، بالإضافة إلى 351,450 لاجئاً وشخصاً وضعه شبيه بوضع اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويأتي أكثر هؤلاء من البلدان المتاخمة للحدود السودانية، خاصة إريتريا وجنوب السودان وتشاد وإثيوبيا، ويرتبط ذلك بشكل كبير بالأزمات التي شهدتها البلدان المجاورة.

وقدر عدد المهاجرين الدوليين من السودان بحوالي 1,890,861 شخصاً في عام 2015، يتركز معظمهم في البلدان المتاخمة للحدود السودانية وبلدان الخليج، خاصة جنوب السودان والسعودية وتشاد وأوغاندا والإمارات العربية. كما لجأ 681,822 مواطناً سودانياً إلى بلدان أخرى مثل تشاد وجنوب السودان وإثيوبيا ومصر والمملكة المتحدة وإسرائيل.

ويلاحظ التباين بين البيانات من حيث توفر البيانات الرسمية، إذ تتوفر بيانات حول هجرة العمال والهجرة القسرية على سبيل المثال، في حين لا يوجد بيانات رسمية تُعنى بعدد حالات عدم وجود الجنسية، ويصعب أيضاً تعداد حالات الهجرة غير النظامية. وتطرح البيانات الرسمية حول عدد العمال المهاجرين نقطة استفهام مقارنةً بالعدد الإجمالي للمهاجرين الدوليين في السودان.

ولحكمة الهجرة الدولية، انخرط السودان بعدة عمليات عالمية وأقليمية وإقليمية ودون إقليمية، مما يرتب عليه عدة التزامات دولية. كما شارك في مبادرات ثنائية مع دول أخرى تمحور أبرزها حول تشجيع الإستثمارات وتبادل الطلاب وعودة اللاجئين وتنظيم هجرة العمال والحد من الهجرة غير النظامية.

وتعود الهجرة القسرية من السودان إلى سببين رئيسيين، وهما انعدام الأمن الذي يرتبط بالنزاع وقلة وسائل العيش، والأسباب الطبيعية والبيئية مثل الجفاف والتصحر والفيضانات. ويواجه السودان تحديات عدة في ما يتعلق بمسألة الهجرة القسرية وتحركات اللاجئين، منها قدرته على استيعاب أعداد اللاجئين الكبيرة إلى حين زوال أسباب لجوئهم وقدرته على ترتيب المخيمات التي يقيم بها اللاجئين وتعزيز تأمينها وحمايتها. كما تؤدي مساعدات المجتمع الدولي غير الكافية إلى تفاقم هذه المشكلة، وغالباً ما يتسرب اللاجئون من المخيمات إلى المدن والمناطق الحضرية الأخرى. ووضع مخيمات اللاجئين خاصة في ولاية كسلا غير مشجع للبقاء، فإن عدداً كبيراً من اللاجئين هم من فئة الشباب القادمين من مدن كبيرة ولديهم مستوى علمي عالي وتطلعات كبيرة، في حين أن المخيمات موجودة في مناطق ريفية نائية تتعذر فيها أوجه الحياة المدنية والحضرية، إضافةً إلى قلة الخدمات الضرورية مما يدفع اللاجئين إلى التسلل نحو المدن بحثاً عن أوضاع معيشية أفضل.

أما تدفق اللاجئين إلى السودان فأبرز أسبابه النزاعات المزمنة في الدول المجاورة للسودان بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية في دورات الجفاف والتصحر التي ضربت القارة الأفريقية. وتلعب الأسباب نفسها دوراً هاماً في تزايد أعداد المهاجرين غير النظاميين واللاجئين في السودان. ويواجه اللاجئون في السودان تحديات عدة، أبرزها صعوبة الحصول على وظائف رسمية والوصول إلى الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والقيود المفروضة على تحركاتهم. كما تؤثر الهجرة القسرية على التنمية في السودان، إذ تعود بآثار هامة مثل إفراغ المناطق من سكانها، وتفكك الاقتصادات الريفية، وانخفاض الإنتاج الزراعي والاكتفاء الذاتي لتأمين الغذاء، وزيادة الضغط على الموارد والوظائف، وزيادة نسبة البطالة. كما ترتبط الهجرة القسرية بآثار بيئية جديده، مثل تلوث المياه وإزالة الغابات وتدهور الأراضي. لذلك فعلى السودان أن يأخذ العوامل الطبيعية بعين الاعتبار في اختيار مواقع مخيمات اللاجئين.

وأدى انفصال السودان وجنوب السودان إلى مشاكل متعلقة بالجنسية، إذ اتخذت كل من الدولتين خطوات منفردة لوضع قوانين جديدة، فوجد العديد من الأشخاص أنفسهم معرضين للتجريد من الجنسية، فزاد ذلك حالات عدم وجود الجنسية. ويستقبل السودان عدداً كبيراً من العمال المهاجرين الذين يقصدون قطاعات النفط والكهرباء والبناء والسدود والإسمنت وإنتاج السكر. كما يصدر السودان العمالة إلى بلدان أخرى خاصة المنتجة منها للنفط، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى مشكلة البطالة والفقر في السودان وقلة المساعدات الدولية.

ويُصعّب موقع السودان الجغرافي قدرة الدولة على ضبط الحدود الدولية الطويلة، مما يفاقم مشكلة الهجرة غير النظامية. ويرتكز معظم المهاجرون غير النظاميون في المدن الرئيسية في السودان، ويبحث الكثير منهم على طرق الخروج إلى بلدان أخرى، لكنهم يدخلون سوق العمل السودانية في تلك الفترة. وأدى توقيع السودان على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى انخفاض كبير في عدد حالات الإتجار المبلّغ عنها. لكن السودان ما زال بحاجة ماسة إلى تعزيز قدرته على التصدي لمشكلة الإتجار وعلى حماية الضحايا.

وتعتبر هجرة السودانيين إلى الخارج ظاهرة هامة من حيث أعداد المهاجرين وتأثير ذلك على التنمية في السودان. وتوفر تحويلات المهاجرين المالية مصدراً لدفع الضرائب والزكاة وتعزيز الإنفاق، كما أنها تسند أسر المغتربين بشكل كبير، فتستعمل للإستهلاك اليومي والسكن والصحة. لكن 80 في المائة من التحويلات إلى السودان هي تحويلات غير رسمية، ويعود ذلك إلى تذبذب سعر الصرف. من جهة أخرى، تساعد استثمارات المغتربين على معالجة مشاكل البنى التحتية، لكن علاقة الإستثمارات بالبنى التحتية هي بدورها علاقة عكسية، إذ أن ضعف البنى التحتية في السودان يعوق استثمارات المغتربين.

ويبقى على السودان اتخاذ عدة خطوات أهمها بلورة سياسة شاملة خاصة بالهجرة الدولية، والتصديق على الإتفاقية الدولية المتعلقة بالهجرة، وتيسير وصول المهاجرين القسريين إلى المساعدات الكافية، وإحترام مبدأ حظر الإعادة القسرية، وإزالة القيود المفروضة على تحركات اللاجئين، وإيجاد حلول مناسبة لمشكلة عدم وجود الجنسية، وتحسين البيانات الرسمية.

تُعتبر الهجرة الدولية من أهم الظواهر التي يشهدها العالم اليوم، إذ بلغ عدد المهاجرين الدوليين 244 مليون شخصاً في عام 2015 في حين كان يقارب 173 مليون في عام 2000<sup>1</sup>، وتؤثر عوامل عدّة على أنماط واتجاهات الهجرة الدولية، مثل العوامل الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية. كما تتفاقم أهمية الهجرة القسرية والنزوح، فقد تصاعد عدد المهاجرين القسريين والنازحين في عام 2015 إلى أعلى مستوى شهده العالم (65.3 مليون شخص)<sup>2</sup>.

ويتميز السودان بتنوع حركات السكان الدولية، فهو مضيف ومصدر للاجئين والمهاجرين. ويُعتبر السودان بلد إرسال ونقطة عبور واستقبال للمهاجرين الدوليين، مما يؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى المهاجرين بشكل كبير. لذلك، تأتي هذه الدراسة لسد الثغرات المعرفية والبيانية في مجال الهجرة الدولية في السودان، ولرسم صورة واضحة حول كافة المجالات ذات الصلة، مما يساهم في فهم حجم وأهمية هذه الظاهرة. ومع أن النزوح الداخلي يشكل ظاهرة باقية في السودان، لكنه لا يقع ضمن نطاق هذه الدراسة.

يتناول الفصل الأول أبرز أنماط واتجاهات الهجرة الدولية في السودان من خلال عرض ودراسة الأرقام والبيانات حول الهجرة الدولية من وإلى السودان، بالاستناد إلى البيانات المستمدة من المصادر الوطنية المتوفرة، ومن منظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومصادر أخرى مفتوحة. ويهدف الفصل إلى عرض الأرقام والبيانات بصورة واضحة حيث أمكن، إذ أن فترة الانفصال بين السودان وجنوب السودان تطرح تحدياً في عرض بيانات مصنفة. أما الفصل الثاني فيركز على التعاون الدولي بشأن الهجرة الدولية ويعرض العمليات الدولية والإقليمية والثنائية التي ينخرط فيها السودان، لتبيان دور التعاون الدولي في حوكمة الهجرة وفي المساعدة على حماية حقوق الإنسان. ثم يعطي الفصل الثالث نظرة عامة حول الهجرة الدولية في السودان، من خلال مناقشة المواضيع الأساسية المعنية، كالهجرة القسرية وتحركات اللاجئين، وشؤون الجنسية السودانية، وهجرة اليد العاملة، والهجرة غير النظامية، والإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وشؤون المغتربين. أما الفصل الأخير فيناقش العلاقة بين التنمية والهجرة ويقدم بعض المقترحات حول الهجرة الدولية في السودان وكيفية دمجها في الخطط التنموية الوطنية.

## I- أنماط واتجاهات الهجرة الدولية في السودان

### 1. الهجرة الدولية إلى السودان

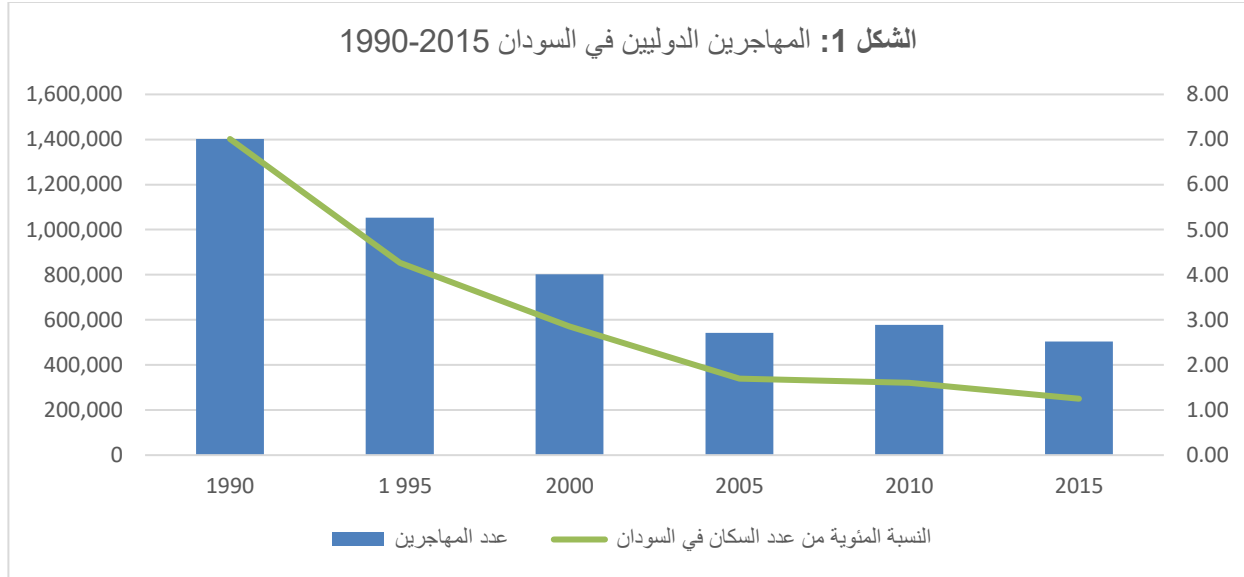
يضم السودان عدداً كبيراً من المهاجرين الدوليين، بلغ عددهم 503,477<sup>3</sup> مهاجراً في عام 2015، أي 1.25 في المئة من مجموع عدد السكان في السودان. ومن المهاجرين الوافدين إلى السودان، بلغ عدد الذكور 254,530 والإناث 248,947، أي حوالي 50.55 في المئة و49.45 في المئة على التوالي من مجموع المهاجرين. ويأتي القسم الأكبر من المهاجرين من البلدان المتاخمة للحدود السودانية، خاصةً إريتريا وجنوب السودان وتشاد وإثيوبيا (الشكل 2). ومن الصعب مقارنة عدد المهاجرين الدوليين في السودان في عام 2015 مع الأعوام السابقة، إذ أن البيانات المتوفرة تعرض الحالة قبل انفصال جنوب السودان، فتشمل في تعدادها عدد المهاجرين الدوليين في الدولتين (الشكل 1). ويمكن ربط فترات الذروة من حيث عدد المهاجرين بما شهدته البلدان المجاورة من أزمت أسهمت في زيادة الهجرة منها. على سبيل المثال، بلغ عدد المهاجرين الدوليين في السودان وجنوب السودان 1,402,896 مهاجراً في عام 1990، مما يجسد الأزمة التي شهدتها إثيوبيا في تلك الفترة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>(الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016)

<sup>2</sup>مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (2016) ،

<sup>3</sup>نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعبر الأرقام عن العدد الكامل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

<sup>4</sup>إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان(2015) ،



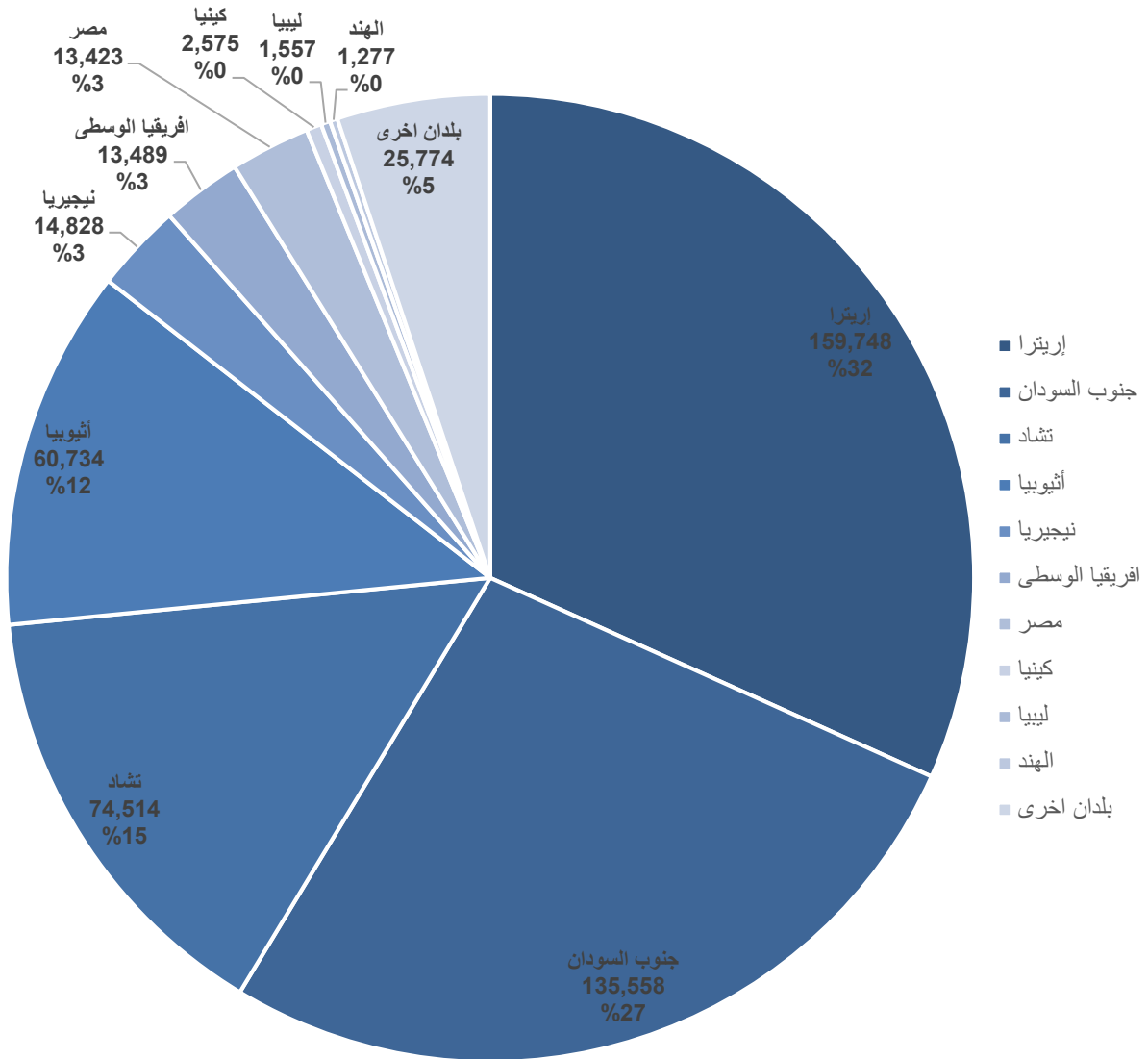
المصدر: United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), Population Division, Trends in InternationalMigrant Stock: The 2015 Revision, United Nations Database (POP/DB/MIG/Stock/Rev.2015).

<http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates15.shtml>

**ملاحظة 1:** نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعبر الأرقام عن العدد الكامل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2011.

**ملاحظة 2:** تشمل بيانات الفترة من 1990 إلى 2005 السودان وجنوب السودان.

الشكل 2: أبرز عشرة بلدان المنشأ التي يأتي منها المهاجرون إلى السودان، 2015

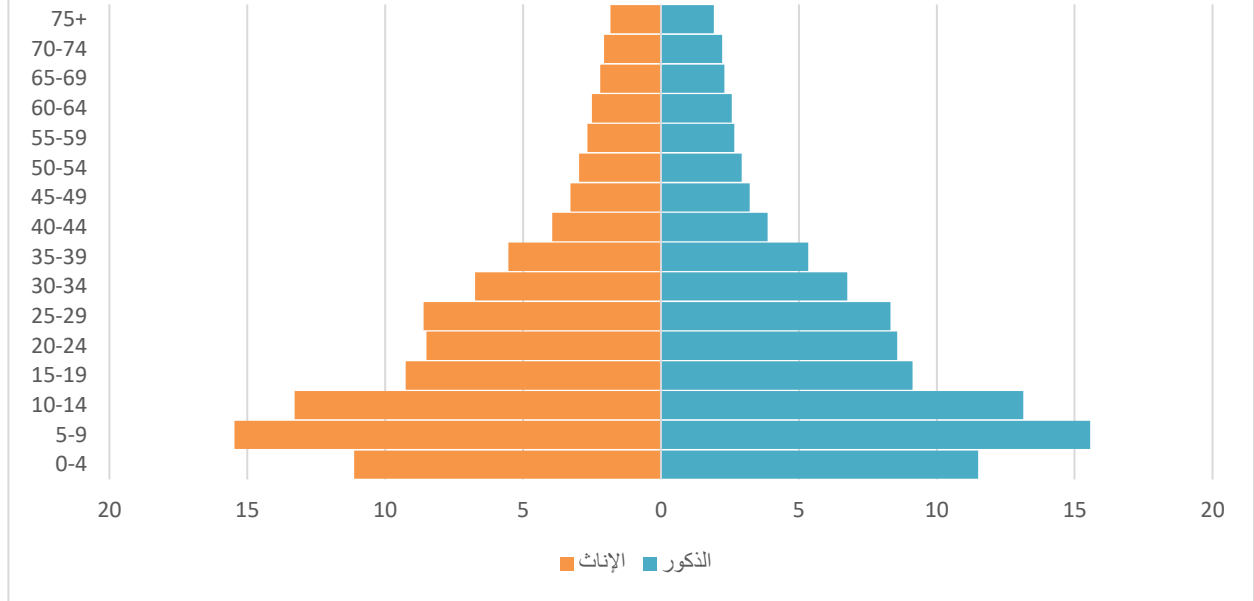


المصدر: DESA, 2015: (الشكل 1).

والمهاجرون الدوليون إلى السودان هم في الغالبية في سن العمل. في عام 2015، بلغ عدد المهاجرين في الفئة العمرية 15 إلى 64 سنة 270,307 شخصاً، أي ما يعادل 53.69 في المئة من مجموع المهاجرين. وبلغ عدد الذكور منهم 135,832 شخصاً (أي 26.98 في المئة من مجموع المهاجرين) والإناث 134,475 شخصاً (أي 26.71 في المئة من مجموع المهاجرين) (الشكل 3).<sup>5</sup>

<sup>5</sup>(إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، 2015)

الشكل 3: التركيبة العمرية للمهاجرين في السودان، 2015



المصدر: DESA، 2015 (الشكل 1).

الجدول 1: المهاجرات في السودان حسب بلد المنشأ، 2015

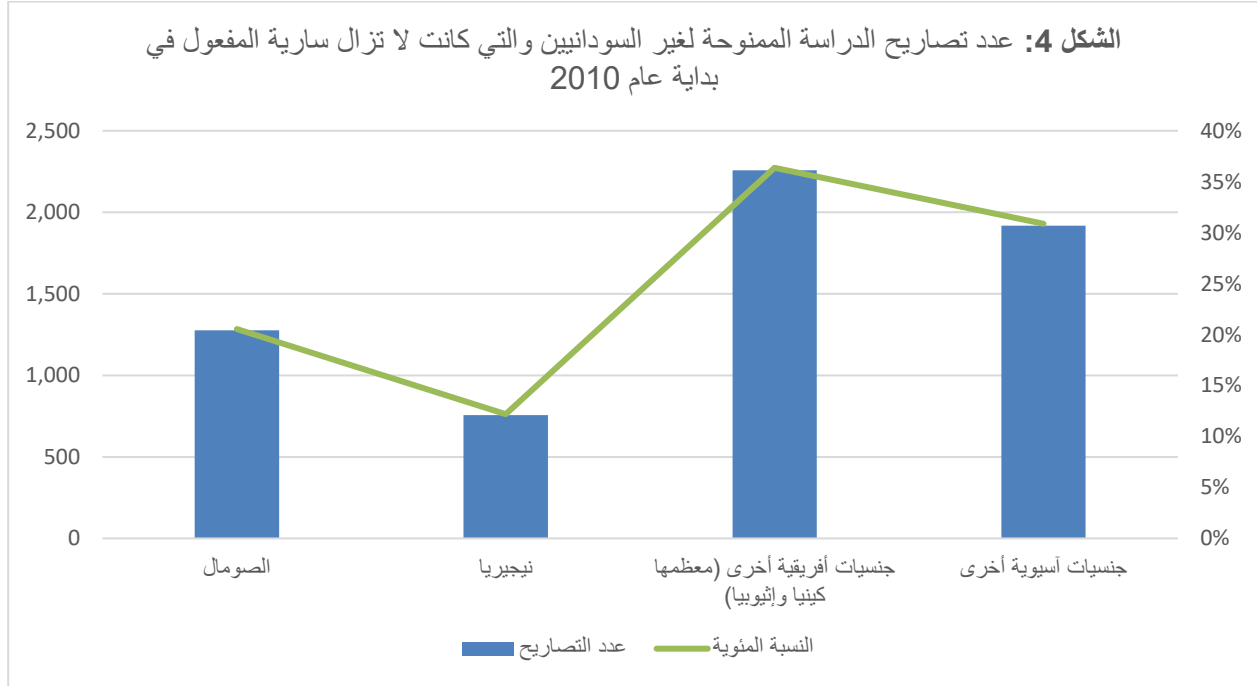
نسبة الإناث من العدد الإجمالي للمهاجرين (بالنسبة المئوية)	عدد المهاجرات	البلد
48.68	77,761	إريتريا
51.24	69,457	جنوب السودان
49.50	36,883	تشاد
48.56	29,502	أثيوبيا
48.37	7,173	نيجيريا
48.79	6,581	أفريقيا الوسطى
48.37	6,493	مصر
48.47	1,248	كينيا
48.36	753	ليبيا
48.32	617	الهند
48.80	610	أوغندا
48.33	537	الصين
48.25	386	الكونغو
48.82	331	مالي

المصدر: DESA، 2015 (الشكل 1).



ويشكل الشباب المهاجرون في الفئة العمرية 15 إلى 24 سنة 17.73 في المئة من مجموع المهاجرين الدوليين في السودان، ويبلغ عددهم 89,242 مهاجراً. ومن بين فئة الشباب، شكل عدد الذكور 45,013 والإناث 44,229، أي حوالي 50.44 في المئة و49.56 في المئة على التوالي من مجموع الشباب المهاجرين.<sup>6</sup>

أما بالنسبة لهجرة الطلاب، فيعتبر السودان مركزاً يستقطب الطلاب من مختلف أنحاء العالم، ووجهةً للأجانب الذين يرغبون في إيجاد فرص تعليمية ومتابعة دراستهم. وقد بلغ عدد تصاريح الدراسة التي منحها السودان (قبل انفصال جنوب السودان) وكانت ما زالت صالحة في بداية عام 2010 6,209 تصريحاً، أبرزها أعطيت إلى طلاب وافدين من بلدان أفريقية أو آسيوية (الشكل 4).<sup>7</sup>



**المصدر:** الحكومة السودانية للوحدة الوطنية.  
**ملاحظة:** تشمل البيانات السودان وجنوب السودان.

كما يستقبل السودان عدداً متزايداً من العمال المهاجرين. ففي نهاية عام 2016، بلغ عدد العمال الذين أعطوا تصاريح عمل في السودان 2,475 شخصاً، مقارنةً بـ2,355 شخصاً في عام 2015 و406 شخصاً في عام 2014 (الشكل 5).<sup>8</sup> ومعظم هؤلاء يأتي من الصين، والهند، وأثيوبيا، والفلبين، وباكستان، ومصر (الشكل 6)، ويعمل في المجالات التقنية والعلمية والإدارية والحرفية (الشكل 7).<sup>9</sup>

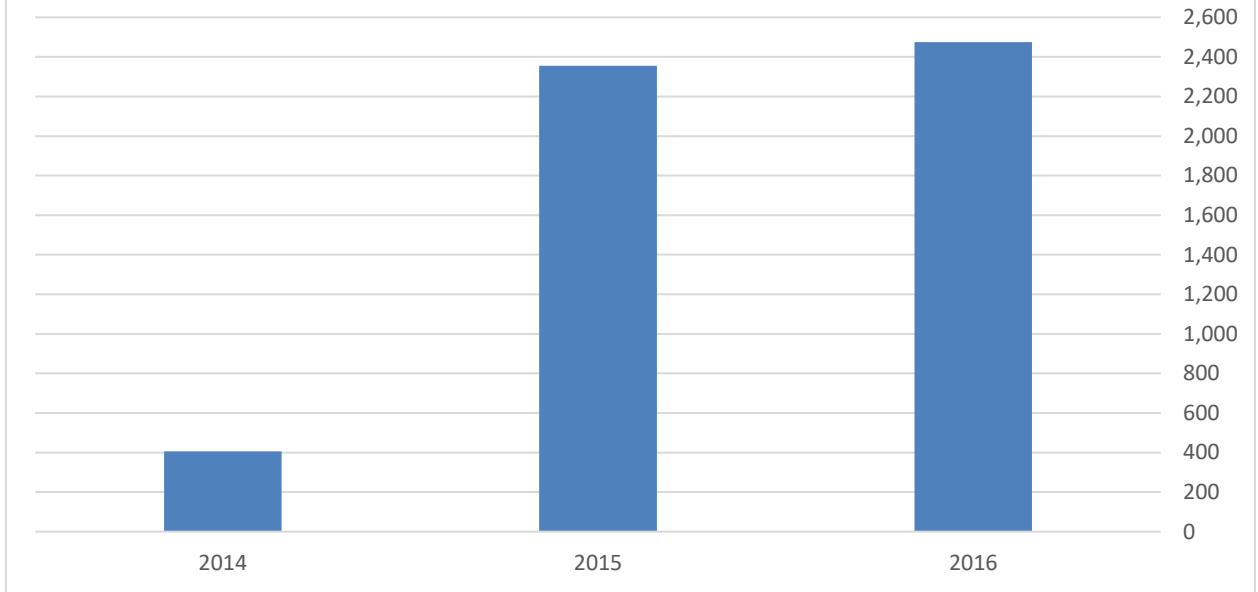
<sup>6</sup> إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، (2015)

<sup>7</sup> حكومة الوحدة الوطنية في السودان

<sup>8</sup> لا تمثل هذه البيانات الأشخاص الذين يعملون في السودان دون تصاريح عمل أو بصورة غير نظامية.

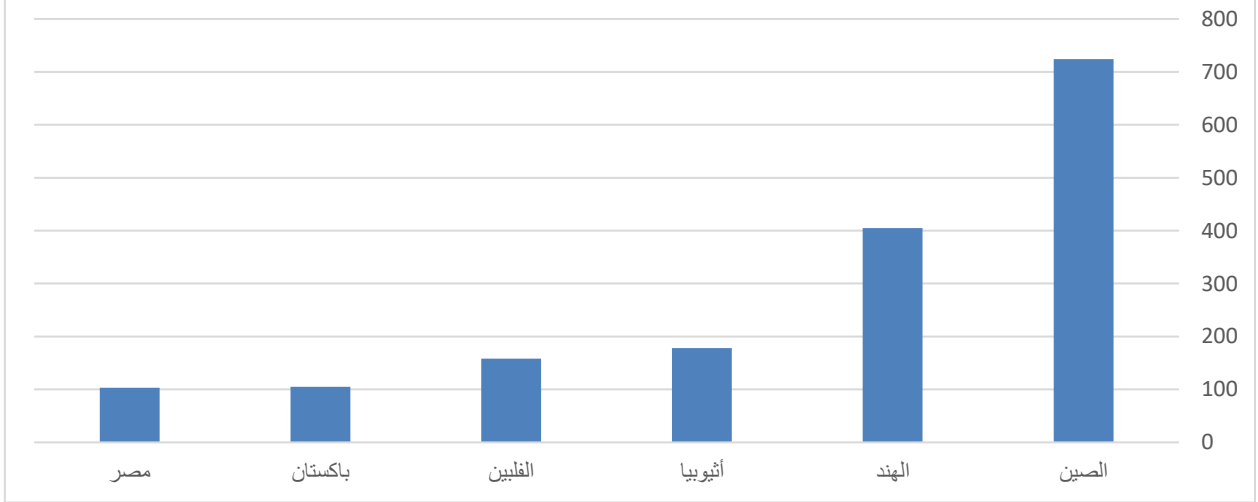
<sup>9</sup> (وزارة العمل السودانية)

الشكل 5: عدد العمال المهاجرين الذين أعطوا تصاريح عمل في السودان



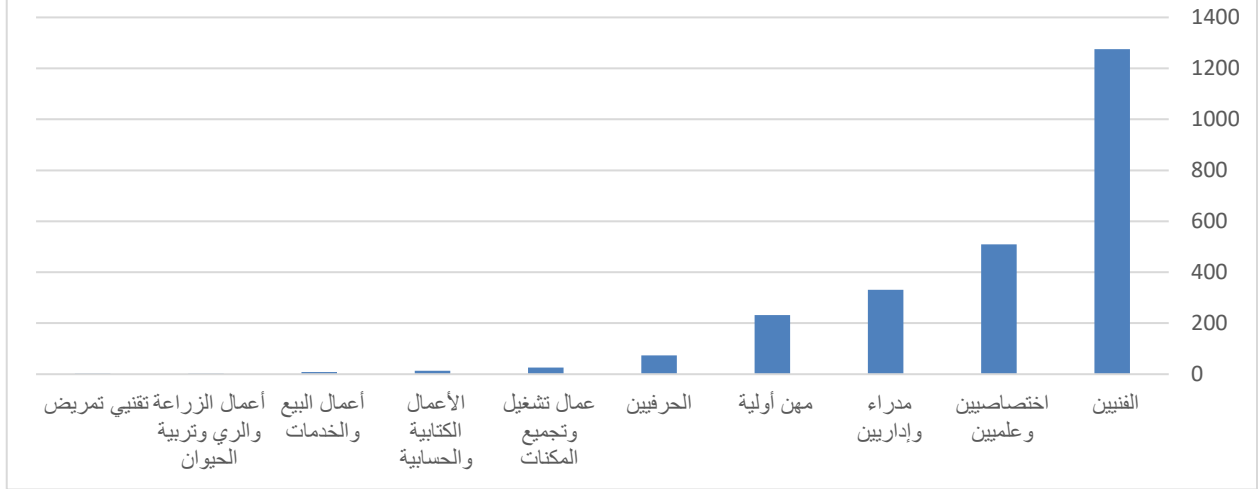
المصدر: وزارة العمل السودانية.

الشكل 6: أبرز بلدان المنشأ للعمال المهاجرين الذين أعطوا تصاريح عمل في السودان، 2016



المصدر: وزارة العمل السودانية.

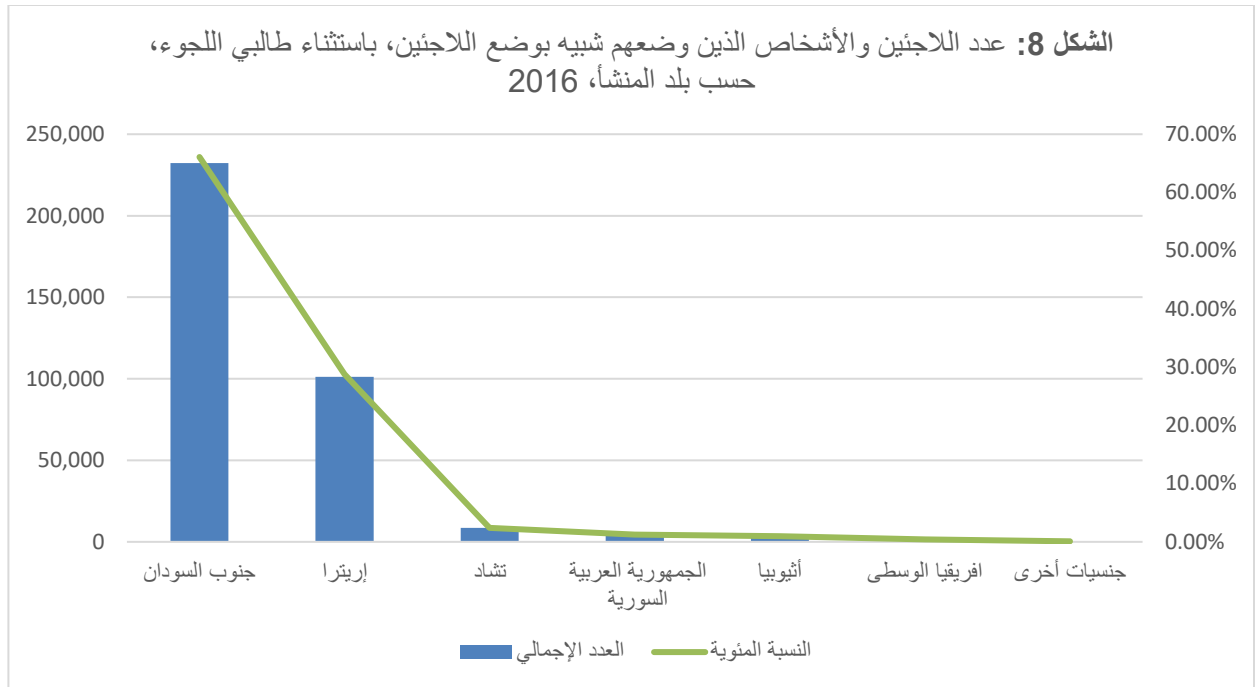
الشكل 7: أبرز مجالات العمل للعمال المهاجرين الذين أعطوا تصاريح عمل في السودان، 2016



المصدر: وزارة العمل السودانية.

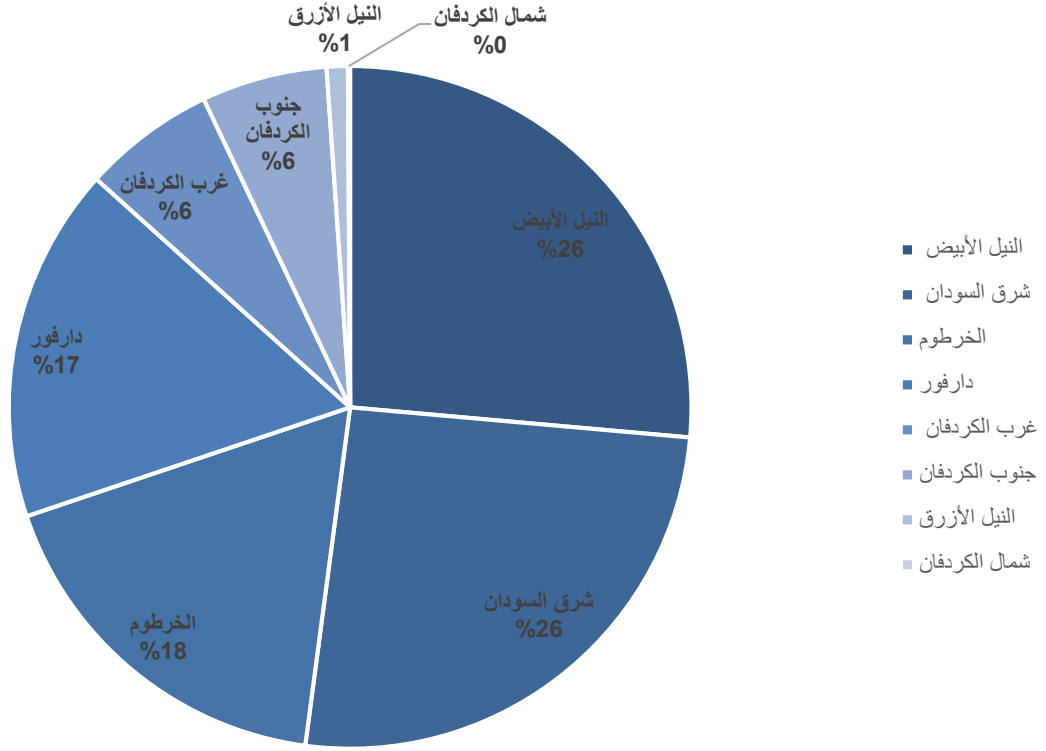
وبسبب النزاعات والأزمات السياسية والكوارث الطبيعية التي تتخبط فيها الدول المجاورة، يلجأ إلى السودان عدداً كبيراً من المهاجرين القسريين. ففي منتصف عام 2016، بلغ عدد اللاجئين والأشخاص الذين وضعهم شبيه بوضع اللاجئين 351,450 شخصاً (لا تشمل بيانات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية هذا العدد، لذلك فإن العدد المذكور في الصفحة 4 أعلاه لا يشمل هذا العدد)، بالإضافة إلى 12,581 طالب لجوء كان وضعهم قيد الانتظار في بداية عام 2016. ويأتي معظم اللاجئين والأشخاص الذين وضعهم شبيه بوضع اللاجئين من جنوب السودان وإريتريا وتشاد والجمهورية العربية السورية وإثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، كما يبيّن الشكل 8، ويتمركزون في منطقة النيل الأبيض وشرق السودان والخرطوم ودارفور (الشكل 9).<sup>10</sup>

<sup>10</sup>(مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2016)



المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

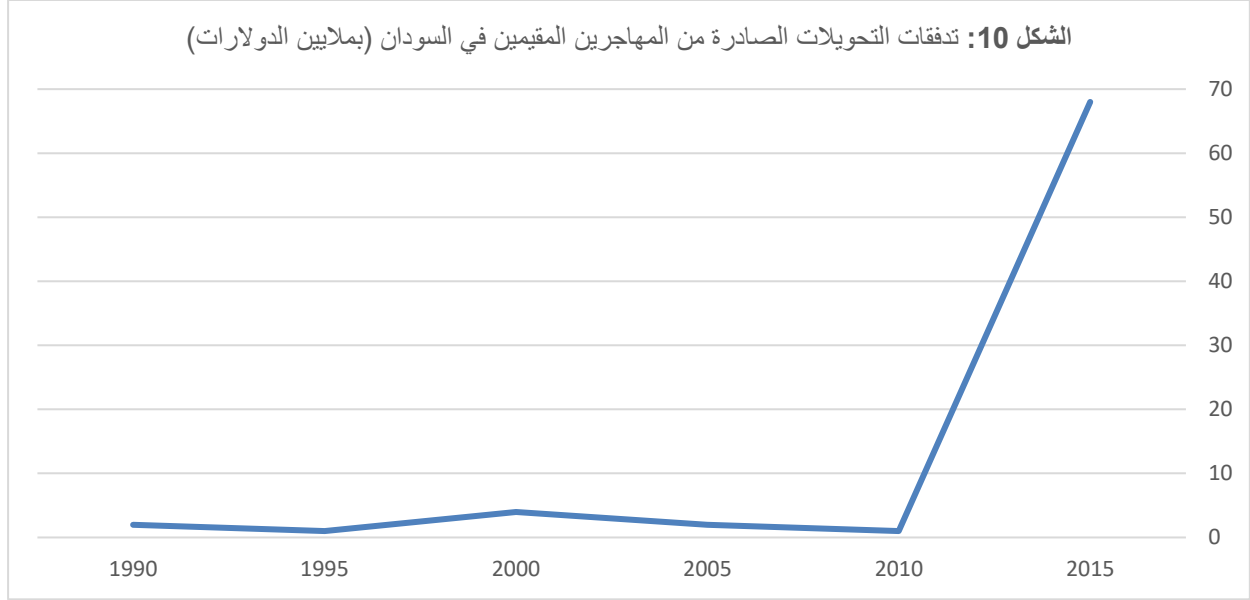
**الشكل 9: اللاجئون وطالبو اللجوء وغيرهم ممن يهتمون مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، حسب منطقة اللجوء، حتى 30 حزيران/ يونيو 2016 (باستثناء ما يقدر بـ 30,000 تشادي في دارفور وضعهم شبيه بوضع اللاجئين وكانوا بانتظار عملية التحقق)**



المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

ويظهر الاتجاه العام زيادة كبيرة في حجم التحويلات المالية الصادرة من المهاجرين المقيمين في السودان، إذ وصلت قيمة التحويلات من السودان إلى 68 مليون دولار في عام 2015، بعدما كانت مليوناً واحداً في عام 2010 (الشكل 10).<sup>11</sup> ويعود ذلك بشكل كبير إلى ارتفاع عدد العمال المهاجرين الوافدين من مصر، وإلى انفصال جنوب السودان، فالعديد من المهاجرين الذين يعملون في شركات النفط في السودان أرسلوا تحويلات مالية ضخمة، خاصة العمال من جنوب السودان.

<sup>11</sup>(البنك الدولي، 2016)



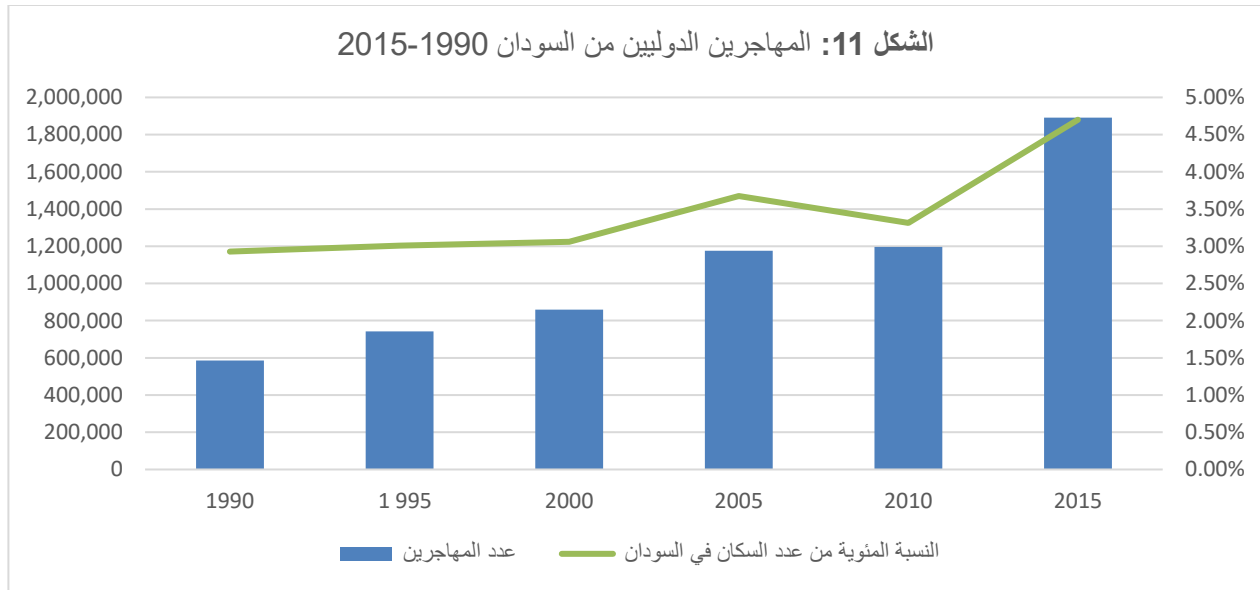
المصدر: البنك الدولي. <http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data>

ملاحظة: تشمل بيانات الفترة من 1990 إلى 2005 السودان وجنوب السودان.

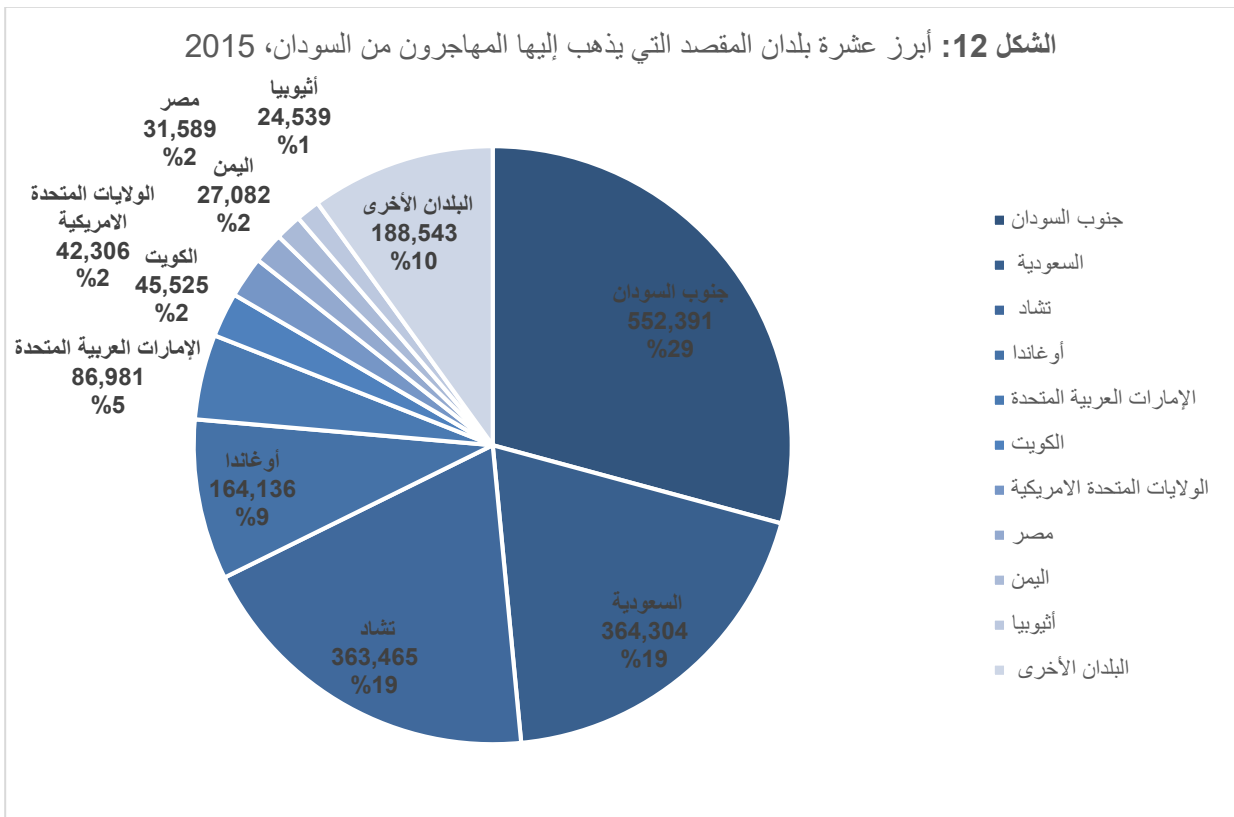
## 2. الهجرة الدولية من السودان

في عام 2015، قُدر عدد المهاجرين الدوليين من السودان بحوالي 1,890,861<sup>12</sup> شخصاً، أي أكثر من ثلاثة أضعاف العدد البالغ 585,849 في عام 1990 (يشمل عدد عام 1990 السودان وجنوب السودان).<sup>13</sup> وقد شكل المهاجرون 4.7 في المئة من مجموع سكان السودان في عام 2015 مقابل 2.9 في المئة في عام 1990. وكان 1,025,583 (54.24 في المئة) من هؤلاء المهاجرين من الذكور، مقابل 865,278 (45.76 في المئة) من الإناث. ويهاجر القسم الأكبر من السودان إلى البلدان المتاخمة للحدود السودانية وبلدان الخليج، خاصةً جنوب السودان والسعودية وتشاد وأوغاندا والإمارات العربية (الشكل 12). وكما هي الحالة في تحليل الهجرة الدولية إلى السودان، من الصعب مقارنة المهاجرين الدوليين من السودان في عام 2015 مع الأعوام السابقة، إذ أن البيانات المتوفرة تعرض الحالة قبل انفصال جنوب السودان، فتشمل في تعدادها عدد المهاجرين الدوليين من الدولتين (الشكل 11).

<sup>12</sup>نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعبر الأرقام عن العدد الكامل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.  
<sup>13</sup>(إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، 2015)



المصدر: DESA، 2015 (الشكل 1).  
ملاحظة: تشمل بيانات الفترة من 1990 إلى 2005 السودان وجنوب السودان.



المصدر: DESA، 2015 (الشكل 1).

وتفيد البيانات المتوفرة بأن 280,264 مهاجرةً (32.39 في المئة من مجموع عدد المهاجرات) تقصدن جنوب السودان، و196,035 (22.66 في المئة من مجموع عدد المهاجرات) تقصدن تشاد، و116,142 (13.42 في المئة من مجموع عدد

المهاجرات) تقصدن السعودية (الجدول 2).<sup>14</sup> وتهاجر معظم النساء السودانيات للعمل منزلياً ولجمع شمل الأسرة أو للعمل في مجالات التدريس أو الطب أو التمريض.

**الجدول 2: المهاجرات من السودان حسب بلد المقصد، 2015**

نسبة الإناث من العدد الإجمالي للمهاجرين (بالنسبة المئوية)	عدد المهاجرات	
32.39%	280,264	جنوب السودان
22.66%	196,035	تشاد
13.42%	116,142	السعودية
9.58%	82,933	أوغندا
3.41%	29,514	الإمارات
2.75%	23,754	الولايات المتحدة الأمريكية
2.34%	20,209	الكويت
1.70%	14,687	مصر
1.53%	13,269	اليمن
1.39%	12,027	أثيوبيا
1.35%	11,706	أستراليا
1.05%	9,066	أفريقيا الوسطى
0.97%	8,421	المملكة المتحدة
0.82%	7,088	كندا
0.69%	5,972	عمان
0.48%	4,152	ليبيا
0.45%	3,860	قطر
3.03%	26,179	بلدان أخرى

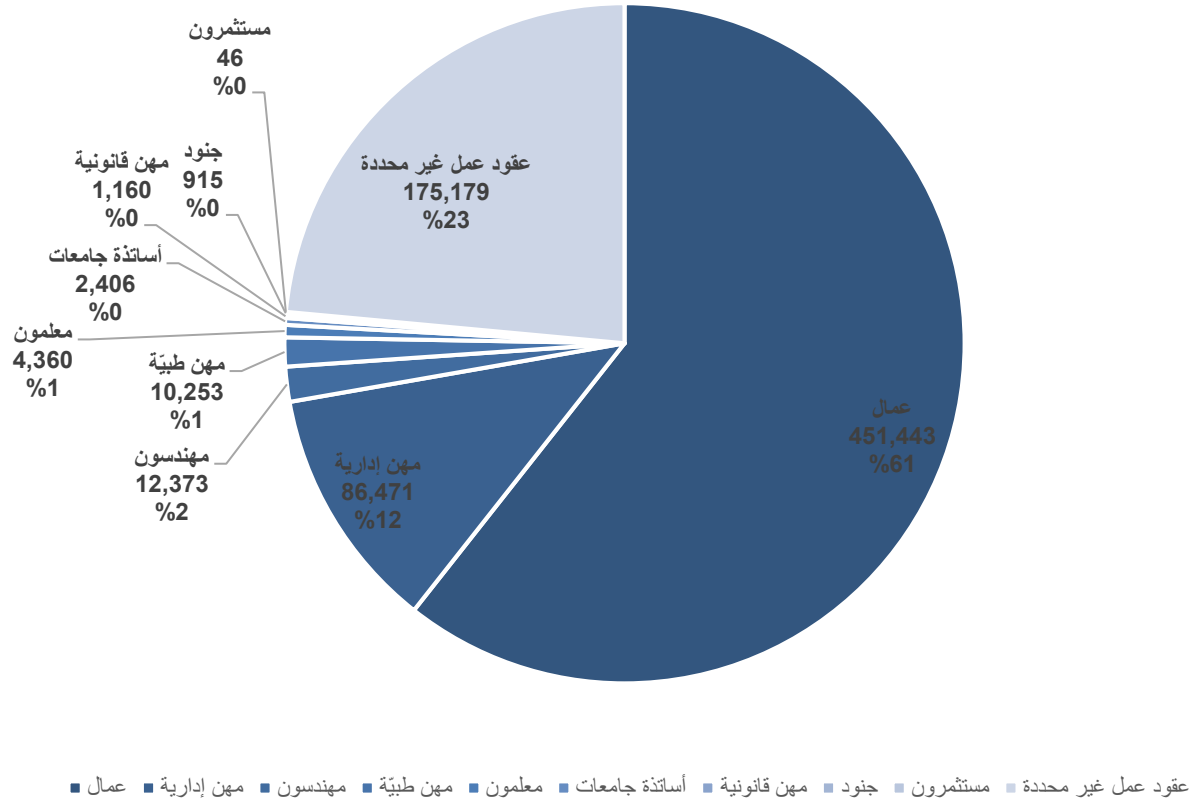
المصدر: DESA, 2015. (الشكل 1).

وهجرة ذوي المهارات من السودان ظاهرة متنامية، فقد ازداد عدد السودانيين من ذوي المهارات المهاجرين إلى أوروبا في الفترة 1990-2000 بنسبة 2.5 في المئة. وأفادت تقديرات جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين في الخارج أن 19.3 في المئة من مجموع المهاجرين من السودان هم من ذوي التحصيل العلمي العالي. ومن بين 744,606 مهاجراً سودانياً من ذوي المهارات، أكثر من 72 في المئة منهم يعملون في مجالات الأعمال اليدوية أو الإدارية (الشكل 13).<sup>15</sup>

<sup>14</sup>(إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، 2015)  
<sup>15</sup>(جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين في الخارج، 2009)



الشكل 13: التوزيع المهني للمهاجرين السودانيين ذوي المهارات العالية، 2009



المصدر: جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين في الخارج، 2009

ويهاجر الطلاب السودانيون إلى الخارج بحثاً عن فرص تعليمية، معظمهم يجدونها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ففي العام الدراسي 2006-2007، هاجر 373 طالباً إلى ألمانيا، و328 طالباً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و270 طالباً إلى كندا (الجدول 3).<sup>16</sup> كما تسهم الاتفاقيات الثنائية التي أبرمها السودان مع بلدان أخرى في تسهيل تنقل الطلاب بين البلدين، ما يفسر جزئياً حركة الطلاب بين السودان وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا.

الجدول 3: الطلاب المهاجرون السودانيون في التعليم العالي حسب بلد المقصد والسنة الدراسية

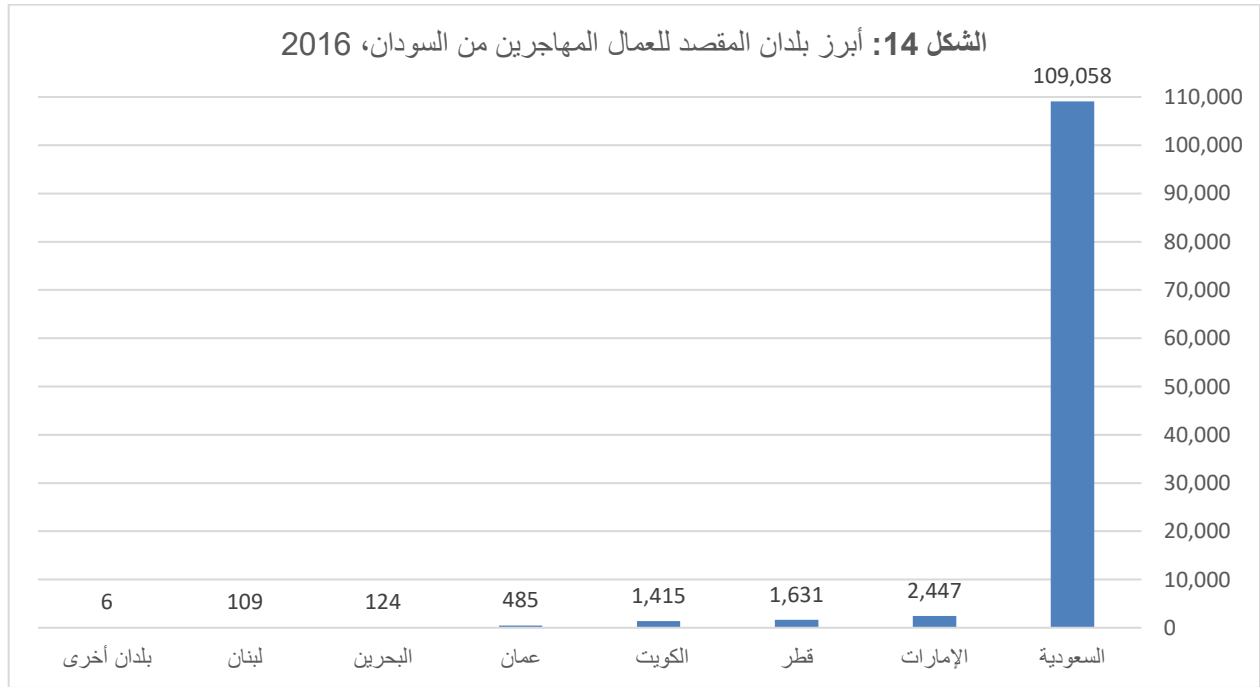
بلد المقصد	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
كندا								221		303	270
الولايات المتحدة الأمريكية	294	300	327	317	378	431	279	303	320	328	
أستراليا								6	10	10	36
بلجيكا		15	15	11	9	10	11	17	19	13	
الدانمرك	9	10	3	5	6	15	14	9	13	16	

<sup>16</sup> منظمة الهجرة الدولية، (2011)

373	397	460	542	781	572	587	602	554	524	ألمانيا
81	78	22	21	17	19	0	0	0		اليونان
4	3	4	4	3	2	2	8	6	2	إسبانيا
42	49	52	54	55	54	12	11	6	73	فرنسا
19	22	18	17	18	17	18	13	20	22	إيطاليا
6	2	4	3	4	14	10		14	20	هنغاريا
53	61	71	72	76	99	71	56	25		هولندا
19	20	24	25	32	27	50	54	52	54	النمسا
18	15	16	12	8	12	13	17	21	14	فنلندا
60	62	44	53	48	45	53	44	42	35	السويد

المصدر: Migration in Sudan: A Country Profile, IOM, 2011

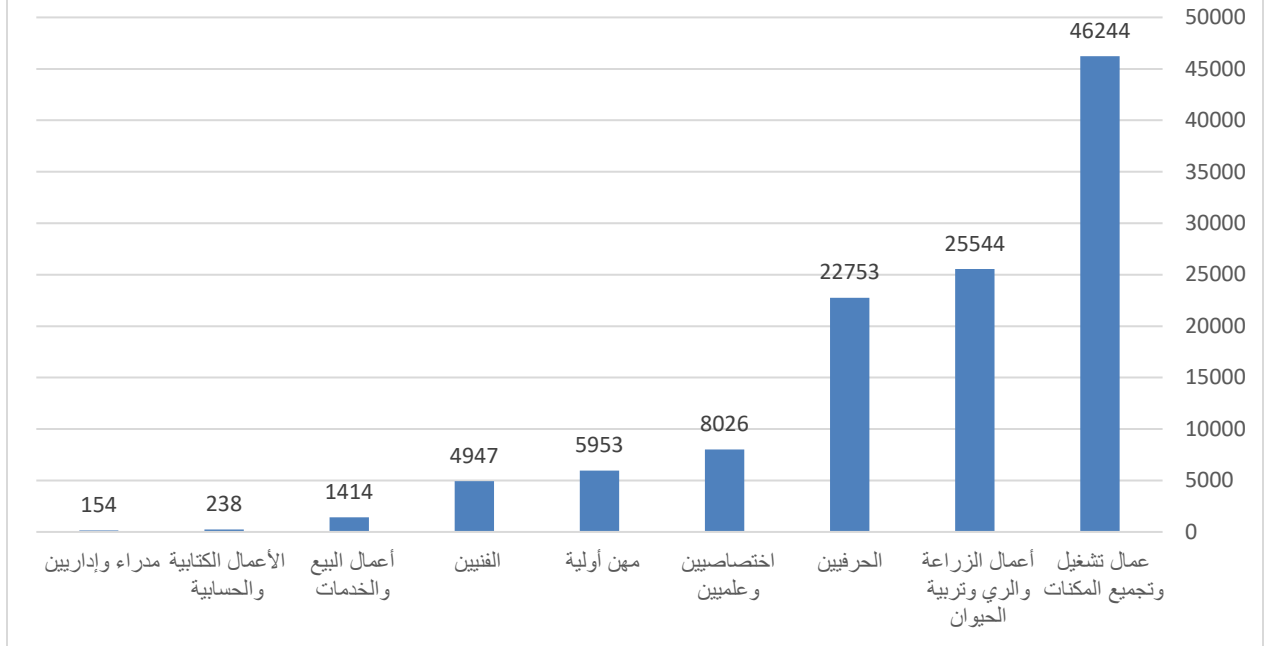
ويصدّر السودان عدداً كبيراً من العمال المهاجرين، فُتّر عددهم بـ 115,275 شخصاً في عام 2016 و 118,607 شخصاً في عام 2015 و 98,506 شخصاً في عام 2014 بحسب بيانات وزارة العمل السودانية.<sup>17</sup> ولكن هذه الأرقام تطرح بعض الأسئلة مقارنةً بأرقام إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تقدر عدد المهاجرين الدوليين من السودان بـ 1,890,861 مهاجراً في عام 2015. وبحسب وزارة العمل السودانية فإن أبرز بلدان المقصد للعمال المهاجرين السودانيين هي البلدان الخليجية، إذ يبلغ عددهم في السعودية 109,058 مهاجراً (أي ما يقارب 94.61 في المئة من مجموع عدد العمال السودانيين المهاجرين) (الشكل 14). ويعمل معظم المهاجرين السودانيين في الصناعة والزراعة والأعمال الحرفية (الشكل 15).<sup>18</sup>



المصدر: وزارة العمل السودانية

<sup>17</sup>(وزارة العمل السودانية، 2016)  
<sup>18</sup>(وزارة العمل السودانية)

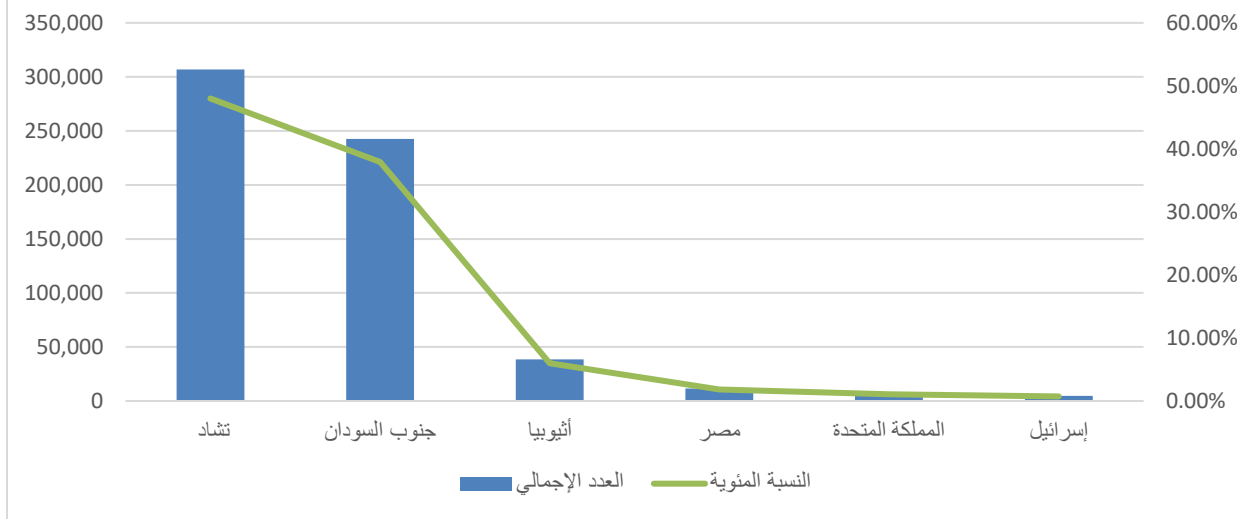
الشكل 15: أبرز مجالات العمل للعمال المهاجرين من السودان، 2016



المصدر: وزارة العمل السودانية

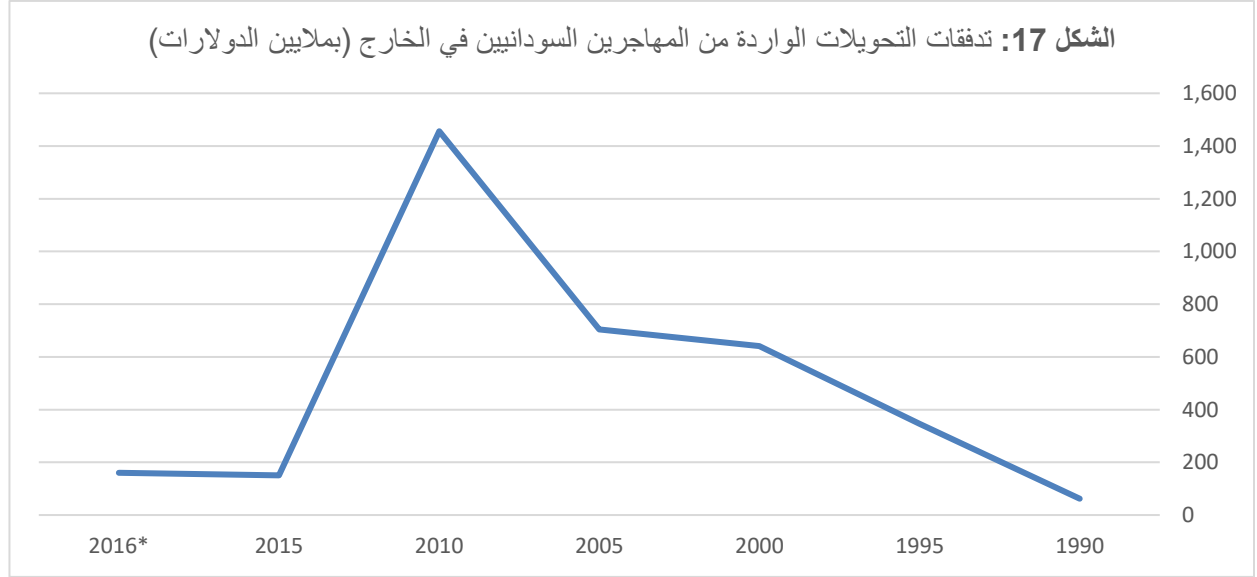
وفي منتصف عام 2016، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 638,986 لاجئاً سودانياً وأشخاصاً سودانيين وضعهم شبيه بوضع اللاجئين، كما أعلنت عن وجود 42,836 طالب لجوء سوداني وضعهم قيد الانتظار. وتشمل أبرز البلدان التي يقصدها اللاجئين السودانيون تشاد (306,718 لاجئاً وشخصاً وضعه شبيه بوضع اللاجئين) وجنوب السودان (242,440 لاجئاً وشخصاً وضعه شبيه بوضع اللاجئين). كما يلجأ السودانيون أيضاً إلى إثيوبيا ومصر والمملكة المتحدة وإسرائيل (الشكل 16).<sup>19</sup>

الشكل 16: عدد اللاجئين والأشخاص الذين وضعهم شبيه بوضع اللاجئين، باستثناء طالبي اللجوء، حسب بلد المقصد، 2016



<sup>19</sup>(مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2016)

وتتشكل التحويلات الواردة مصدراً هاماً من مصادر الدخل في السودان، لكنها شهدت في السنتين الأخيرتين انخفاضاً ملحوظاً بعدما كانت قد سجلت ارتفاعاً باهراً عند انفصال جنوب السودان. وقد تعود أسباب ذلك إلى ارتفاع عدد المساعدات التي تلقاها السودان من السودانيين في الخارج خلال فترة الانفصال. ففي عام 2010، تلقى السودان تحويلات بلغت قيمتها الإجمالية 1,456 مليون دولار أميركي، ثم انخفضت قيمة هذه التحويلات إلى 151 مليون دولار في عام 2015 و160 مليون دولار (تقديراً) في عام 2016 (الشكل 17). وشكلت التحويلات المالية التي تلقاها السودان في عام 2015 نسبة 0.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.<sup>20</sup>



المصدر: البنك الدولي. <http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data>

ملاحظة 1: تشمل بيانات الفترة من 1990 إلى 2005 السودان وجنوب السودان.  
ملاحظة 2: بيانات عام 2016 هي تقديرات.

## II- التعاون الدولي بشأن الهجرة

يشكل الحوار والتعاون والتنسيق بين بلدان المنشأ والمقصد والعبور أساساً للوصول إلى نتائج إيجابية ملموسة تضمن مصلحة جميع الأطراف. وبالإستناد إلى ذلك، فقد انخرط السودان بعدة عمليات عالمية وإقليمية وإقليمية ودون إقليمية تُعنى بشؤون الهجرة الدولية وتؤثر عليه وعلى المهاجرين الدوليين فيه وعلى المغتربين السودانيين. وذلك يرتب عليه التزامات دولية لا يمكن غضّ النظر عنها. بالإضافة، شارك السودان في مبادرات ثنائية مع دول أخرى فقد وقّع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ووضع خطط مشتركة للاستجابة لشؤون الهجرة فيه.

### 3. العمليات العالمية

تشمل حوكمة الهجرة على الصعيد العالمي مجموعة من الصكوك الدولية التي تُعنى بحقوق المهاجرين وعائلاتهم وحقوق العمال المهاجرين وحماية اللاجئين ومكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وخفض حالات انعدام الجنسية. وقد صادق السودان على بعض هذه الصكوك، كما يبيّن الجدول أدناه.

<sup>20</sup>(البنك الدولي، 2016)

#### الجدول 4: تصديق السودان على الصكوك القانونية الدولية المعنية بالهجرة الدولية

وضع السودان	الصك القانوني
-	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)
الانضمام عام 1974 (مع التحفظ على المادة 26 حول حرية تنقل اللاجئين)	الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين (1951)
الانضمام عام 1974	البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين (1967)
الانضمام عام 2014	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (2000) المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
-	بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (2000) المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
-	الاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية (1961)
1957	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 بشأن العمل الجبري أو الإلزامي (1930)
-	بروتوكول منظمة العمل الدولية رقم 29 لاتفاقية العمل الجبري أو الإلزامي (2014)
-	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 97 بشأن الهجرة من أجل العمل (1949)
1970	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 105 بشأن إلغاء العمل الجبري أو الإلزامي (1957)
-	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين (1975)
-	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 181 بشأن وكالات الاستخدام الخاصة (1997)
-	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمال المنزليين (2011)

المصدر: مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. <https://treaties.un.org>

وفي ظل التغييرات السكانية والنمو السكاني السريع، تبنى السودان برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة عام 1994 وكان أول مؤتمر يحول اتجاه السياسات السكانية من تنظيم النمو السكاني والتحكم به إلى الإجماع على ضرورة العمل على تحسين حياة الأفراد. وشكل المؤتمر نقطة تحول في المناقشات الدولية حول القضايا السكانية، إذ أنه أسفر عن اعتماد برنامج عمل شامل يمتد على مدى 20 عاماً ويرسي أساساً صلباً للعمل على قضايا السكان والتنمية ويؤكد على الترابط بينها، بما في ذلك قضايا الهجرة الدولية. وركز برنامج العمل على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة الدولية والحث على التعاون والحوار بين بلدان المنشأ والمقصد وتسهيل عملية إعادة إدماج المهاجرين العائدين. كما أنه تطرّق إلى قضايا المهاجرين غير النظاميين والإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والهجرة القسرية وتحركات اللاجئين، وحفّز الدول للعمل على ضمان الدمج الاجتماعي والإقتصادي للمهاجرين الدوليين.<sup>21</sup>

وارتقت الهجرة الدولية إلى قمة أجندة سياسات التنمية في العالم وذلك لتعاطف دور هذه الظاهرة في السياسة والعلاقات الدولية والإقليمية والتنمية والتجارة والموارد البشرية وسوق العمل والعمالة الإنسانية وحقوق الإنسان وغيرها. ويرجع الفضل في ضرورة الاهتمام بالهجرة والتنمية لمفوضية الهجرة العالمية<sup>22</sup> التي قامت بعمل مكثف وشورى عالمية (من عام 2003 حتى 2005) في مجال دور الهجرة الدولية في التنمية. ولفتت المفوضية انتباه الحكومات وأصحاب المصلحة إلى الإهمال الذي تعاني منه ظاهرة الهجرة ومخاطر تهميش دورها في التنمية وإلى ضرورة الاهتمام بسياسات الهجرة العالمية لتعظيم الاستفادة من مواردها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتعاون على خفض تبعاتها وأثارها السلبية.

ولأول مرة، خصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة عامة لمناقشة قضايا الهجرة في عام 2006، عُرفت بالحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وهدف الحوار إلى مناقشة الأبعاد المتعددة للهجرة الدولية من أجل تحديد طرق ووسائل

<sup>21</sup>(Programme of Action Adopted at the International Conference on Population and Development, 1994)

<sup>22</sup>قامت مجموعة من الدول، بدعم من الأمين العام للأمم المتحدة، بتشكيل هذه المفوضية في عام 2003. وتكونت المفوضية من 19 خبير دولي من كل أنحاء العالم وسكرتارية مقرها جنيف، ومجموعة استشارية من 32 حكومة تمثل كل القارات (الجزائر ومصر والمغرب ونيجيريا وجنوب إفريقيا لقارة إفريقيا).

مناسبة للاستفادة من منافعها التنموية إلى حد أقصى والحد من أثارها السلبية إلى حد أدنى.<sup>23</sup> كما شارك السودان في جلسة مائدة مستديرة جانبية حول الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك التحويلات.<sup>24</sup> وفي عام 2013، عُقد الحوار الثاني الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية بعد أن شهد العالم ارتفاع كبير في عدد المهاجرين الدوليين. وأسفر الحوار عن اعتماد إعلان يدعو إلى احترام حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية ويؤكد الالتزام بمكافحة الإتجار بالبشر والعنصرية والتعصب.<sup>25</sup>

واقترح الأمين العام للأمم المتحدة خلال الحوار الرفيع المستوى الأول المعني بالهجرة والتنمية إطلاق منتدى عالمي سنوي وطوعي وغير مُلزم يجمع حكومات البلدان كافة مع مراقبين من الأمم المتحدة ومن منظمات محددة لتعزيز الحوار والتعاون والشراكة ولإيجاد حلول عملية وطنية وإقليمية وعالمية.<sup>26</sup> وبذلك انبثق المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في عام 2007 الذي حدّد مجالات التعاون بين الدول حول التحديات التي تطرحها العلاقة بين الهجرة والتنمية والفرص التي تتيحها.

وفي عام 2015، أطلقت خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، تحضيراً لإطلاق الخطة العالمية للتنمية المستدامة. وهدفت هذه الخطة إلى تعزيز الشراكة العالمية بين الدول لضمان الرخاء الاقتصادي العالمي والشامل ولتحسين الرفاه وحماية البيئة.<sup>27</sup> وتم أيضاً اعتماد إطار سينداي للحد من الكوارث خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث في اليابان الذي هدف إلى مواجهة الكوارث وتخفيف مخاطرها وما يترتب عليها من نزوح. كما دعا الإطار المعتمد إلى تعزيز التأهب للكوارث والاستجابة والإنعاش وضمان توفير مأوى آمن وإمدادات إعاشة أساسية.<sup>28</sup>

ويُعتبر اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أيلول 2015 فارقة مهمة في سياق حوكمة الهجرة الدولية، إذ شملت الخطة 17 هدفاً يتوجب تحقيقهم خلال 15 سنة. وللمرة الأولى، شمل إطار التنمية العالمية أهداف خطية وواضحة تتعلق مباشرةً بالهجرة، أكثرهم أهمية هو الهدف 10.7 الذي يركز بشكل كامل على موضوع الهجرة ويدعو إلى تيسيرها وإلى تنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتّسم بالمسؤولية. وتشمل الأهداف الأخرى المتعلقة بالهجرة قضايا صحة العمال (الهدف 3ج)، تيسير هجرة الطلاب (الهدف 4ب)، الإتجار بالبشر (الأهداف 5.2، 8.7 و16.2)، حقوق العمال المهاجرين وبخاصة النساء منهم (الهدف 8.8)، تكاليف التحويلات (الهدف 10ج)، الهوية القانونية (الهدف 16.9) وتصنيف البيانات حسب حالة الهجرة (الهدف 17.18).<sup>29</sup>

وتم إقرار خطة حماية المرشدين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغيّر المناخ خلال مشاورات مبادرة نانسن في جنيف. وارتكزت الخطة على ثلاثة ركائز: التعاون الدولي والتضامن، والمعايير لمعالجة الأشخاص المتضررين، والاستجابات التنفيذية، كما نظرت في جميع مراحل النزوح بخاصة التأهب قبل النزوح، تأمين الحماية والمساعدة خلال النزوح والانتقال إلى الحلول بعد وقوع الكارثة.<sup>30</sup> ثم جاءت اتفاقية باريس التي اعتمدت خلال مؤتمر الأمم المتحدة الـ21 للتغير المناخي في عام 2016 للنظر إلى شؤون الهجرة والتغيرات المناخية والتأكيد على ضرورة حماية حقوق المهاجرين. إضافةً إلى ذلك، دعا القرار المتعلق بالחסائر والأضرار الذي يضع الاتفاقية موضع التنفيذ إلى إنشاء قوى عاملة من أجل وضع توصيات حول الهجرة الناتجة عن الكوارث والتغير المناخي.<sup>31</sup>

وبهدف الاستجابة إلى التحرك الكبير للاجئين الناتج عن الأزمات الكبيرة خلال السنوات الأخيرة، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول قمة رفيعة المستوى حول المهاجرين واللاجئين في عام 2016. وخلصت القمة في اعتماد إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين الذي شمل التزامات جريئة تُعنى بضمان حقوق اللاجئين والمهاجرين، والتعليم، والعنف الجنسي والجنساني، ودعم

<sup>23</sup>(High Level Dialogue on International Migration and Development, 2006)

<sup>24</sup>(Roundtable Discussions of the High-level Dialogue on International Migration and Development, 2006)

<sup>25</sup>(High-level Dialogue on International Migration and Development: "Making Migration Work", 2013)

<sup>26</sup>(GFMD Meetings)

<sup>27</sup>(Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development, 2015)

<sup>28</sup>(Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015 - 2030, 2015)

<sup>29</sup>(Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, 2015)

<sup>30</sup>The Agenda for the Protection of Cross-Border Displaced Persons in the Context of Disasters and Climate

(Change, 2015)

<sup>31</sup>(Paris Agreement, 2016)

بلدان المقصد، واحتجاز الأطفال، وكراهية الأجانب، والمساعدة الإنسانية والإنمائية، وقضايا اللاجئين، وإعادة التوطين والحكومة العالمية للهجرة. ويتضمن إعلان نيويورك اتفاقين عالميين مختلفين: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. يشمل الاتفاق الأول اطار شامل حول الهجرة ولائحة تدرج القضايا التي يجب معالجتها تحت المبادئ والالتزامات العالمية. من جهة أخرى، يهدف الاتفاق الثاني إلى تخفيف الضغط على البلدان التي يقصدها اللاجئين ودعم بلدان المنشأ للتخصيص لبيئة آمنة للعودة تضمن حقوق اللاجئين.<sup>32</sup>

#### 4. العمليات الإقليمية

شارك السودان في عدة عمليات إقليمية لحكومة الهجرة الدولية. ففي عام 1965، حررت الدول العربية بروتوكول الدار البيضاء الذي هدف إلى وضع مبادئ معاملة الفلسطينيين في الدول العربية وبيان إجراءات السفر والإقامة والعمل المتعلقة بهم. كما طرح البروتوكول مسألة الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين، وكان السودان بين الدول العربية التي صادقت عليه دون أي تحفظ.<sup>33</sup> وفي عام 1969، أبرمت منظمة الوحدة الأفريقية اتفاقية تهدف إلى إيجاد حلول مناسبة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا. وقد حظرت الاتفاقية اللاجئين من الأعمال غير القانونية والأنشطة التي تخلق التوتر بين الدول، ومنعت الدول من التمييز ضد اللاجئين والإعادة القسرية إلى الوطن.<sup>34</sup>

وشارك السودان في عملية طرابلس التي أطلقت عام 2001 وصدر منها الإعلان المشترك بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية في عام 2006. وقد أدى الإعلان إلى إنشاء شراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن الهجرة والتنقل والعمالة، وناقش عدة مجالات مثل حقوق الإنسان ورفاه المهاجرين والموارد البشرية وهجرة الأدمغة وعلاقة الهجرة بالتنمية والهجرة غير النظامية وحماية اللاجئين.<sup>35</sup> وفي العام نفسه، أطلق الحوار الأوروبي - الأفريقي حول الهجرة والتنمية المعروف بعملية الرباط، وهدف إلى تعزيز أوجه التآزر بين الهجرة والتنمية وإدارة الحدود وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين.<sup>36</sup> كما اعتمدت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في عام 2006 الإعلان العربي حول الهجرة الدولية الذي يهدف إلى سد الفجوة في بيانات الهجرة في المنطقة العربية وبناء قدرات الهيئات المعنية بشؤون الهجرة في البلدان العربية والمساهمة في نقل المعرفة في مجال الهجرة الدولية وإيجاد آليات لتعزيز فوائد هجرة المهاجرين من ذوي المهارات العالية لتعزيز التكامل الإقليمي العربي.<sup>37</sup>

وركز إعلان القاهرة الذي أطلقته جامعة الدول العربية في عام 2013 على الحاجة إلى الالتزام بحماية المهاجرين وحقوقهم وإبلاء اهتمام خاص لظروف اللاجئين والمشردين والمهاجرين قسراً ومنح المغتربين كامل حقوقهم لجذب الإستثمار ومكافحة كراهية الأجانب والتمييز وتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر والتصديق على الاتفاقيات الدولية المعنية بالهجرة.<sup>38</sup>

وفي عام 2014، ركزت القمة الأفريقية-الأوروبية على مسألتي الهجرة والتنقل في إعلانها السياسي حيث سلطت الضوء على منافع الهجرة بالنسبة لبلدان المنشأ وصلاتها بالتنمية، والحاجة إلى التعاون من أجل إدارة الهجرة بما يعود بالنفع على جميع الأطراف.<sup>39</sup> وفي العام نفسه، استضاف السودان المشاركين في مؤتمر الخرطوم حول الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في القرن الأفريقي. وأوصى إعلان الخرطوم بالتصديق على الصكوك الدولية بشأن الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، واعتماد تدابير لمنع الإتجار والتهريب، ومحاكمة الجناة، وحماية ودعم الضحايا، وتعزيز التعاون والتنسيق لمكافحة الإتجار والتهريب. ثم عقد مؤتمراً آخرًا في روما شارك فيه السودان، أطلقت من خلاله عملية الخرطوم لتقصي طرق الهجرة بين القرن الأفريقي وأوروبا.<sup>40</sup>

<sup>32</sup>(New York Declaration for Refugees and Migrants، 2016)

<sup>33</sup>(جامعة الدول العربية، 1965)

<sup>34</sup>منظمة الوحدة الأفريقية(1969، )

<sup>35</sup>(Joint Africa-EU Declaration on Migration and Development, 2006)

<sup>36</sup>منظمة الهجرة الدولية(2006، )

<sup>37</sup>(جامعة الدول العربية، 2006)

<sup>38</sup>(جامعة الدول العربية، 2013)

<sup>39</sup>(القمة الأفريقية-الأوروبية، 2014)

<sup>40</sup>(الاتحاد الأفريقي، 2014)

واجتمع الوزراء الأفريقيين في المؤتمر الإقليمي الأفريقي للسكان والتنمية لاستعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، وفي ختام أعماله، أصدروا إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا إلى ما بعد عام 2014. وشدد الإعلان على أهمية وضع خطط وبرامج وسياسات تُعنى بالمساواة وحقوق الإنسان، والصحة، وتيسير تنقل الأشخاص، والحوكمة.<sup>41</sup>

وأطلقت الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية (الايقاد) عملية تشاور إقليمية حول الهجرة على مستوى دول الإيقاد في عام 2009 تنفيذاً لموجهات مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الهجرة. وعقدت العديد من الاجتماعات التشاورية للجنة الإقليمية التنسيقية للهجرة، صدر عن اجتماعها الثامن إعلان كمبالا بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً في أفريقيا. وركز الإعلان حول الوفاية من الهجرة القسرية في أفريقيا، والحماية الفعالة لضحاياها، وتلبية الاحتياجات الخاصة للنازحين من النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، وإعادة بناء المجتمعات بعد الصراعات والكوارث الطبيعية، وإقامة شراكات لمعالجة الهجرة القسرية.<sup>42</sup>

كما أطلقت جامعة الدول العربية عملية تشاور إقليمية في المنطقة العربية في عام 2014، صدر عن اجتماعها الأول إعلان بشأن الهجرة غير النظامية دعا إلى تكثيف الجهود لتسهيل النفاذ إلى قنوات الهجرة النظامية ومعالجة أسباب الهجرة غير النظامية.<sup>43</sup> أما اجتماعها الثاني فقد عُقد في عام 2016 واتفق خلاله الوزراء على التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية المعنية بالإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والجريمة المنظمة عبر الوطنية.<sup>44</sup>

وجمعت قمة فاليتال لهجرة السودان مع القادة الأوروبيين والأفريقيين في عام 2015 لتعزيز التعاون الدولي بشأن الهجرة وتحدياتها وفرصها. ونتجت القمة إلى اعتماد إعلان سياسي وخطة عمل يهدفان إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والقسرية وتعزيز التعاون بشأن الهجرة النظامية وحماية المهاجرين واللاجئين ومنع ومكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والهجرة غير النظامية، وتحسين التعاون بشأن عودة المهاجرين وإعادة إدماجهم.<sup>45</sup>

## 5. التعاون الثنائي

شارك السودان في عدة أشكال من التعاون الثنائي حول الهجرة الدولية. في عام 1969، وقّع السودان اتفاقية مع فرنسا بشأن التعاون الثقافي والتقني. وتتضمن الاتفاقية بنود تسهل تبادل الطلاب والمهاجرين من ذوي المهارات بين البلدين، خاصةً الأساتذة والخبراء.<sup>46</sup> كما تعاون السودان وفرنسا في عام 1978 حين وقّعا الاتفاقية بشأن الإستثمارات والتشجيع والحماية المتبادلين، والتي تدعو الطرفين إلى تشجيع استثمارات المغتربين وحمايتهم وتأمين المعاملة العادلة لهم.<sup>47</sup>

وفي عام 2000، أبرم اتفاق ثلاثي الأطراف بين السودان وإثيوبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن عودة 14000 لاجئ إثيوبي إلى إثيوبيا، كما تعاون السودان مع إريتريا في خطة إعادة اللاجئين الإريتريين خلال الفترة 2002 - 2004.

وفي ما يتعلق بهجرة اليد العاملة، وقّع السودان اتفاقية مع الأردن في عام 2003 لدعم التعاون بهذا الشأن وتنظيم شروط عمل العمال المهاجرين وانتقالهم بما في ذلك التدريب المهني وتبادل الخبرات. وتحدد الاتفاقية شروط استقدام العمال المهاجرين إذ تُحمّل أصحاب العمل نفقات سفر العمال وعودتهم إلى بلدهم، وتحمي تحويلات المهاجرين وتخضعها للقوانين المحلية.<sup>48</sup> ووقّع

<sup>41</sup>(إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا إلى ما بعد عام 2014، 2013)

<sup>42</sup>(إعلان كمبالا بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً في أفريقيا 2009، )

<sup>43</sup>(جامعة الدول العربية، 2015)

<sup>44</sup>(منظمة الهجرة الدولية، 2016)

<sup>45</sup>(المجلس الأوروبي، 2015)

<sup>46</sup> Décret n. 70-758 du 14 août 1970 portant publication de l'Accord de coopération culturelle et technique entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République démocratique du Soudan (1970)

<sup>47</sup> du 24 septembre 1980 portant publication de la Convention entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République démocratique du Soudan sur l'encouragement et la protection réciproques des investissements (1980)

<sup>48</sup>(اتفاقية تعاون في مجال القوى العاملة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان، 2003)



السودان الكثير من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع عدة دول عربية وأفريقية في مجال هجرة العمال، مثل العراق في عام 1999، وعمان، وقطر، والكويت، والامارات، واليمن، وليبيا في عام 2012، وأثيوبيا في عام 2003، وجيبوتي في عام 2014.

أما اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك الذي وُقِعَ بين مصر والسودان في عام 2004 فيسمح لمواطني مصر والسودان بالتحرك بحرية عبر الحدود بين الدولتين، ويحمي حقهم في الإقامة والعمل والتملك في أي من البلدين دون الحاجة إلى الحصول على تصريح.<sup>49</sup> ووقّع السودان اتفاقية مماثلة مع جنوب السودان في عام 2012. كما تعاون السودان مع ليبيا أكثر من مرة في عام 2013 إذ وقّع اتفاقية في شؤون أمن الحدود والحد من الهجرة غير النظامية وأخرى في شؤون إنشاء مناطق للتجارة الحرة وتسهيل تنقل الناس.

وفي عام 2014، أبرمت معتمدية اللاجئين والإدارة العامة للجوازات والهجرة التابعة لوزارة الداخلية في السودان مذكرة التفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن تسجيل وتوثيق مواطني جنوب السودان في السودان. وحسب الاتفاقية، تجري الإدارة العامة للجوازات والهجرة تسجيل السودانيين الجنوبيين في السودان وتزودهم ببطاقات هوية معترف بها قانونياً وتمنحهم الحق في الإقامة والعمل والتنقل بحرية في السودان. كما تضمن وصولهم إلى الخدمات العامة المتاحة للمواطنين السودانيين.<sup>50</sup>

كما وقّع السودان مذكرة تفاهم مع وزارة الداخلية الإيطالية لتبادل المعلومات وإعادة المواطنين المهاجرين غير النظاميين وتدريب الشرطة في العام 2016.

### III- نظرة عامة حول الهجرة الدولية في السودان

يهدف فهم الحالة العامة للهجرة الدولية في السودان، من الواجب التطرق إلى مناقشة المواضيع الأساسية للهجرة الدولية، كالهجرة القسرية وتحركات اللاجئين، وشؤون الجنسية السودانية، وهجرة اليد العاملة، والهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والمغتربين.

وسيُساعد هذا الفصل على فهم السياق العام لكل من هذه المواضيع الأساسية، وسيعرض التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية التي قد طوّرها السودان لحكومتها. كما أنه سيتناول حالة المهاجرين العامة من منظوري حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، لتبيان شروط معيشة المهاجرين في السودان وكيفية نفاذهم إلى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، ولتبيان علاقة المغتربين ببلدهم الأم. كما سيناقش تحولات المهاجرين حيثما وجب، والهجرة عبر السودان، وعلاقة الهجرة الدولية بالتنمية في السودان من خلال دراسة التأثير الإيجابي والسلبي للهجرة الدولية على السودان، والتحديات التي تطرحها الهجرة الدولية على التنمية.

بالرجوع لتاريخ هذه الظاهرة، سبقت الهجرة إلى السودان الهجرة من السودان بزمان طويل. ولعب الإسلام والقرب من الأراضي المقدسة دوراً كبيراً في الهجرة إلى السودان، خاصةً من دول غرب أفريقيا. وارتفعت معدلات الهجرة إلى السودان وتنوعت مصادرها بوضوح خلال فترة الاستعمار (1898-1956) وذلك نسبةً للتنمية الزراعية وتطوير الحكم والإدارة والتعليم النظامي والخدمات الصحية والمواصلات الحديثة. ويعتبر الكثير من الباحثين أن هذه الهجرات التاريخية، خاصةً من غرب وشرق أفريقيا ومن الجزيرة العربية، أدت إلى تأهيل السودان بالسكان من شتى القبائل الأفريقية والعربية. كذلك أدى التحول من الحياة البدوية إلى استقرار السكان وإلى ارتفاع معدلات الخصوبة في المناطق الريفية وفي المدن الزراعية والتجارية.

#### 1. الهجرة القسرية وتحركات اللاجئين

وفي فترة الحكومات الوطنية منذ الاستقلال، اتّسمت سياسات الهجرة إلى السودان بتوطين الأجانب وتدفع اللاجئين من دول الجوار جراء المجاعة والفقر والحروب الداخلية. وارتفعت أعداد اللاجئين حتى صار السودان الدولة العاشرة عالمياً. وعلى الرغم من أن السودان عرف تاريخياً بسياسته السمة تجاه اللاجئين إليه إلا أن ذلك لم يكن مصدر احترام وتقدير كافيين ولم يكن اللجوء

<sup>49</sup>(اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، 2004)

<sup>50</sup>(مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2015)

للسودان مصحوباً بالموارد المطلوبة. بل ما زالت احتياجات اللاجئين خصماً من معاش المواطن السوداني. وفي بعض الولايات يتمتع اللاجئيين بمستوى حياة أفضل من المواطنين في القرى المجاورة.

تعود الهجرة القسرية من السودان بشكل أساسي إلى سببين رئيسيين، وهما انعدام الأمن الذي يرتبط بالنزاع وقلة وسائل العيش، والأسباب الطبيعية والبيئية، أبرزها الجفاف والتصحر والفيضانات. أهم هذين السببين دخول السودان في حروب أهلية خلال معظم الفترة الممتدة من الاستقلال حتى عام 2005، وبشكل رئيسي بين القوات السودانية والجنوبية والميليشيات، مما أوقف اتفاق السلام الشامل الذي وقع في عام 2005. ولطالما كانت النزاعات الطويلة الأمد التي ظلّ يشهدها السودان حتى بعد انتهاء الحرب الأهلية في عام 2005 وانفصال جنوب السودان في عام 2011 دافعاً كبيراً لتدفقات اللاجئين من السودان. وغالباً ما اتجهت تحركات اللاجئين إلى البلدان الأفريقية المجاورة مثل أوغندا وكينيا وإثيوبيا، والدول العربية المجاورة، مثل مصر، ومنطقة الخليج، وبلغت ذروتها خلال الحروب الأهلية في السودان (1955-1972 و 1983-2005). كما ساهمت أزمة دارفور منذ عام 2003 في زيادة الهجرة القسرية في السودان ومنه، خاصة إلى تشاد.<sup>51</sup>

ويحارب السودان المتمردين من الحركة الشعبية لتحرير السودان في ولايتي جنوب الكردفان والنيل الأزرق منذ استقل جنوب السودان. كما تعد أبيي منطقة متنازع عليها بين السودان وجنوب السودان. لذلك، هناك ثلاث حالات هجرة قسرية رئيسية في السودان: في المناطق الثلاث، وفي دارفور، وفي شرق السودان. وتكمن أبرز أسباب الهجرة القسرية في التوترات الراسخة بين المركز والولايات، وغياب العدالة في توزيع السلطة والثروة، وعدم الاعتراف بالتنوع العرقي واللغوي والديني.<sup>52</sup>

أما الهجرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية في السودان، مثل الجفاف والمجاعة الناجمة عنه والتصحر والفيضانات، فبلغت ذروتها من العام 1983 حتى 1985. ويرتبط التصحر ارتباطاً واضحاً بالنزاع في السودان، حيث توجد مؤشرات قوية على أن المشقة التي تعاني منها المجتمعات الرعوية بسبب التصحر هي أحد الأسباب الكامنة وراء الحرب في دارفور.<sup>53</sup>

أما تدفق اللاجئين إلى السودان فأبرز أسبابه النزاعات المزمنة في الدول المجاورة للسودان بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية في دورات الجفاف والتصحر التي ضربت القارة الأفريقية. وأقدم تواجد للاجئين في السودان هو القادمون من الكونغو البلجيكية (التي تُعرف اليوم بجمهورية الكونغو الديمقراطية) الذين يتواجد معظمهم في الخرطوم. كما يستقبل السودان لاجئين وطالبي اللجوء من إريتريا، الذين يسكن معظمهم في الشرق والخرطوم ويعبر العديد منهم السودان للوصول إلى أوروبا، ولاجئين من جنوب السودان الذي فرّوا من العنف في بلادهم منذ كانون الأول/ديسمبر 2013، ولاجئين من إثيوبيا<sup>54</sup> وتشاد ودول غرب أفريقيا. كما يتواجد في السودان عدد كبير من الأشخاص الذين لديهم أصول من جنوب السودان ويعيشون في السودان منذ انفصال جنوب السودان في عام 2011، وما زالوا عرضة لخطر المعاناة من عدم وجود الجنسية.<sup>55</sup> ويمثل السودانيون الجنوبيون في السودان قضية رئيسية في العلاقات بين السودان وجنوب السودان حتى تاريخ اليوم، فمنذ انفصال جنوب السودان ويعتبر السودان المواطنين من جنوب السودان كأجانب يجب عليهم الحصول على تصريح إقامة.<sup>56</sup> ولا يزال النزاع المستمر في المناطق الحدودية من السودان يشكل دافعاً كبيراً لتحركات اللاجئين. وبالإضافة إلى العدد الكبير من اللاجئين من جنوب السودان الموجودين أساساً في السودان، أدى النزاع المتجدد في جوبا في عام 2016 إلى مزيد من تدفقات اللاجئين إلى السودان.<sup>57</sup> أما اللاجئون من غرب أفريقيا فقد فروا بلادهم نتيجة الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر من العام 1969 حتى 1973، خاصةً الأشخاص الذين يمارسون مهنتي الرعي والزراعة.

ويواجه السودان تحديات عدة في ما يتعلق بمسألة الهجرة القسرية وتحركات اللاجئين، منها قدرته على استيعاب أعداد اللاجئين الكبيرة إلى حين زوال أسباب لجونهم، وقدرته على ترتيب المخيمات التي يقيم بها اللاجئين وتعزيز تأمينها وحمايتها. كما تؤدي مساعدات المجتمع الدولي غير الكافية إلى تفاقم هذه المشكلة، وغالباً ما يتسرب اللاجئون من المخيمات إلى المدن والمناطق الحضرية الأخرى. ووضع مخيمات اللاجئين خاصةً في ولاية كسلا غير مشجع للبقاء، فإن عدداً كبيراً من اللاجئين هم من فئة

<sup>51</sup>(الكونسورتيوم الأوروبي المتوسطي للأبحاث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية، 2012)

<sup>52</sup>(Forced Displacement and Mixed Migration in the Horn of Africa، 2015)

<sup>53</sup>(Sudan Post-Conflict Environmental Assessment، 2007)

<sup>54</sup>شملت إثيوبيا الأثيوبيين والإرتريين حتى إعلان استقلال إريتريا في عام 1991

<sup>55</sup>مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين(2015، )

<sup>56</sup>(الكونسورتيوم الأوروبي المتوسطي للأبحاث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية، 2012)

<sup>57</sup>(مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2017)

الشباب وقادمين من مدن كبيرة ولديهم مستوى علمي عالي وتطلعات كبيرة، في حين أن المخيمات موجودة في مناطق ريفية نائية تنعدم فيها أوجه الحياة المدنية والحضرية، إضافةً إلى قلة الخدمات الضرورية مما يدفع اللاجئين إلى التسلل نحو المدن بحثاً عن أوضاع معيشية أفضل.<sup>58</sup>

وإن امتداد حدود السودان السياسية لمسافات طويلة تجعل من الصعب الإحكام في إدارتها. كما يتسبب وجود النزاعات في معظم الدول الحدودية في عدم الاستقرار وبالتالي تزايد أعداد المهاجرين غير النظاميين واللاجئين في السودان. وفي ذات الوقت قد تكون تلك الهجرة عكسية، وفي كلتا الحالتين فإن الهجرة غير المنظمة قد تؤدي إلى بروز حالات نزاع بين المجموعات السكانية حول الموارد والأصول الطبيعية على الأراضي التي تكون في حيازتهم مما يجعل ذلك مصدر احتكاك بين الدول المجاورة.

وتبنّت حكومة السودان سياسة "الباب المفتوح" في استقبالها لطالبي اللجوء، وفي توفير المساحات لإقامة مخيمات اللاجئين، والسماح لهم بالوصول إلى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة ومرافق المياه. بالإضافة إلى ذلك، خصصت الحكومة مساحات لإنشاء مراكز استقبال للقدامين الجدد في الشرق، وكذلك في منطقة النيل الأبيض ودارفور.<sup>59</sup>

وظالما سعى السودان إلى إسكان اللاجئين في مخيمات ومستوطنات منظمة، لتقليل وطأة التدفق الكبير للاجئين إلى أدنى حد، وحماية الإقتصاد والخدمات الاجتماعية والموارد الملكية المشتركة مثل المياه والرعي والغابات من الضغط السكاني. فمن خلال إسكان اللاجئين في مواقع منفصلة جغرافياً، تسعى الحكومة السودانية إلى تقليص تنافس اللاجئين مع المواطنين السودانيين على الموارد الطبيعية النادرة وفرص العمل والسلع الاستهلاكية والخدمات الاجتماعية. كما تعتبر الحكومة أن هذا النوع من المستوطنات يشكل ضغطاً على المجتمع الدولي لتلبية احتياجات اللاجئين إلى أن يعودوا إلى بلدانهم الأصلية.<sup>60</sup>

في عام 1967، أصدر السودان قرار تأسيس معتمدية اللاجئين كجهاز حكومي هدفه أن يرفع ويحمي ويساعد اللاجئين ويضع الخطط والسياسات المتعلقة بذلك من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة. ومنذ تأسيسها في عام 2012، عملت المعتمدية على تيسير وصول اللاجئين في المعسكرات إلى الخدمات الاجتماعية، وعلى مكافحة عمليات تهريب اللاجئين والاتجار بالبشر، وعلى تنفيذ مشاريع الاعتماد على الذات للاجئين في المعسكرات، مثل المشاريع المتعلقة بالزراعة والأعمال الصغيرة وتنمية المهارات.<sup>61</sup>

ويجسد قانون تنظيم اللجوء لعام 1974 المبادئ الأساسية لاتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969. ويُعتبر هذا القانون كتشريع نموذجي ليتم النظر إليه من قبل دول أخرى. ومع ذلك، يفرض القانون بعض القيود الخطيرة التي تؤثر على التوقعات المستقبلية للاجئين وتحدّ من قدرة اللاجئين على الانخراط في أنشطة اقتصادية تتناسب مع مهاراتهم وخبراتهم.<sup>62</sup> وفي عام 2014، أقر السودان قانوناً جديداً لتنظيم اللجوء يلغي قانون عام 1974. ويؤكد هذا القانون الحق في طلب اللجوء، ويسمح بإقامة اللاجئين في المناطق الحضرية في السودان، ويحظر إعادة القسرية للاجئين وطالبي اللجوء، وينص على عدم معاقبتهم على الدخول أو الإقامة غير النظاميين بشرط أن يُعلموا مكتب لجنة اللاجئين الوطنية أو أي سلطة أخرى في غضون شهر واحد. كما أنه يتضمن أحكاماً تعزز حقوق اللاجئين وملتزمي اللجوء في الوصول إلى التعليم الأساسي والخدمات الصحية.<sup>63</sup> وفي عام 2013، أطلقت معتمدية اللاجئين السودانية استراتيجية مشتركة بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. ووفقاً لقانون تنظيم اللجوء لعام 2014، اعتمدت لجنة اللاجئين السودانية إجراءات جديدة لتحديد وضع اللجوء في الخرطوم في عام 2016. وتهدف هذه الإجراءات إلى مساعدة طالبي اللجوء الحضريين المؤهلين على الحصول على صفة لاجئ رسمية وعلى كافة حقوقهم.<sup>64</sup>

<sup>58</sup>(لجنة القضاء على التمييز العنصري، 2013)

<sup>59</sup>(مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، 2016)

<sup>60</sup>(كريب، 1991 ،

<sup>61</sup>لجنة القضاء على التمييز العنصري(2013) ،

<sup>62</sup>(لجنة القضاء على التمييز العنصري، 2013)

<sup>63</sup>قانون تنظيم اللجوء لسنة 2014، 2014)

<sup>64</sup>مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(2016) ،

وبعد فترة طويلة من المفاوضات والحوار والمشاورات بين الأطراف الرئيسية في نزاع دارفور، وقعت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة في عام 2011 وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وقد تناولت الوثيقة الأسباب الجذرية للصراع ونتائجه، بما في ذلك عودة النازحين واللاجئين.

ويؤثر التدهور الإقتصادي المستمر في السودان تأثيراً سلبياً على اللاجئين، مما يحد من فرص حصولهم على وظائف رسمية. وتفرض الحكومة قيوداً على تحركات اللاجئين في المخيمات حيث إمكانيات الإنتاج ضعيفة، ما يساهم في تفاقم هذه المشكلة. وهذا بدوره قد يؤدي إلى حالات الاستغلال، بما في ذلك مخاطر التعرض للاتجار أو للعنف الجنسي أو القائم على نوع الجنس.<sup>65</sup> أما نوع مستوطنات اللاجئين والنزاعات القائمة في بعض المناطق في السودان والخطر الذي يهدد اللاجئين فيؤثر أيضاً على وصولهم إلى الأراضي والموارد الطبيعية وقدرتهم على النفاذ إلى الخدمات الإجتماعية.<sup>66</sup>

وللهجرة القسرية تأثيراً كبيراً على التنمية، إذ غالباً ما تؤدي إلى إفراغ المناطق من سكانها. كما أن الهجرة تؤثر على المناطق الريفية بدرجة كبيرة حيث تكون فترات النزاع أكثر حدة، فيصعب تأمين الحماية للسكان. وتؤدي تحركات اللاجئين من البلاد المجاورة إلى السودان، خاصة إلى المناطق غير المتكافئة في الحصول على الموارد، إلى تفكك الاقتصادات الريفية. كما ينخفض الإنتاج الزراعي، ويقل الاكتفاء الذاتي لتأمين الغذاء، ويزداد الاعتماد على المصادر الخارجية.<sup>67</sup> ويؤدي وجود اللاجئين إلى زيادة الضغط على الموارد في السودان، وزيادة الطلب على الوظائف وبالتالي زيادة نسبة البطالة. أما إسكان اللاجئين في مخيمات فيبسط استخدام الأراضي والممارسات الزراعية المحلية ويؤدي إلى تفاقم مشكلة تلوث المياه.

ويرتبط وجود اللاجئين الكبير بآثار بيئية جديّة في المناطق الأكثر اكتظاظاً في السودان. ومن أبرز أوجه هذا الارتباط نوع المستوطنات التي يسكنها اللاجئين، لاسيما تركيزهم في المخيمات الكبيرة. وتختلف الآثار البيئية لمخيمات اللاجئين في السودان حسب موقعها وطول فترة وجودها. وتشمل هذه الآثار إزالة الغابات واستنفاد الحطب، وتدهور الأراضي، والاستخراج غير المستدام للمياه الجوفية، وتلوث المياه. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للنفايات البشرية أن تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية المحلية وأن تسبب انتشار الأمراض. كما يمكن لوجود اللاجئين الكبير أن يؤدي إلى نمو الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية.<sup>68</sup> ونادراً ما شكّلت المخاوف البيئية عاملاً في اختيار مواقع مخيمات اللاجئين في السودان، ففي معظم الحالات، لم يتم إجراء أي تقييم بيئي قبل اختيار موقع المخيم وإنشاءه، كما أن القوانين المحلية لا تفرض هذا الشرط.<sup>69</sup>

## 2. الجنسية

يتم الحصول على الجنسية السودانية عموماً على أساس حق الدم (من خلال النسب الأبوي فقط) أو الولادة في السودان، مع أن هنالك بعض الشروط التي تنطبق على الأحداث التي عُقدت قبل أو بعد تاريخ سن قانون الجنسية لعام 1994 أو عند اكتساب الأب الجنسية. وغالباً ما يتطلب تجنيس الأجانب إقامتهم لمدة خمس سنوات في البلد، ويتم تجنيس الأطفال دون السن القانونية تلقائياً. ويمكن لزوجة مواطن سوداني أن تحصل على الجنسية السودانية إذا أقامت مع زوجها في السودان لفترة متواصلة لا تقل عن سنتين.<sup>70</sup>

وعند انفصال جنوب السودان عن السودان، اتخذت كل دولة اتجاهاً معيناً في اعتماد قوانين جديدة للجنسية، بعد فشلها في التوصل إلى حل تفاوضي بشأن من سيصبح مواطناً لجنوب السودان ومن سيظل مواطناً للسودان. ويخشى الأشخاص من أصول مرتبطة بجنوب السودان الذين عاشوا لسنوات عديدة في السودان تجريدهم من الجنسية السودانية، بغض النظر عن إذا لديهم صلة بدولة جنوب السودان الجديدة أو لا، وعن آرائهم بشأن انتمائهم إلى أيٍّ من الدولتين. وتشمل الفئات السكانية الأخرى

<sup>65</sup>(مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2017)

<sup>66</sup>(البنك الدولي، 2010)

<sup>67</sup>(جيو فروي، 2007)

<sup>68</sup>(البنك الدولي، 2010)

<sup>69</sup>(Sudan Post-Conflict Environmental Assessment, 2007)

<sup>70</sup>(منظمة الهجرة الدولية، 2011)

المعرضة للخطر الأشخاص الذين أحد والديهم من السودان والآخر من جنوب السودان، وأعضاء الجماعات العرقية عبر الحدودية، والأشخاص الذين انفصلوا عن أسرهم بسبب الحرب، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم<sup>71</sup>.

كما نجمت عن انفصال جنوب السودان مشاكل عديدة متعلقة بالجنسية، فشكّل المزيج الإثني والثقافي بين اللاجئين، خاصةً في الخرطوم، عائقاً لدولتي السودان وجنوب السودان في تحديد الجنسية، مما نتج عن زيادة في حالات عدم وجود الجنسية<sup>72</sup>. وتكمن التحديات المتعلقة بشؤون الجنسية بعد انفصال جنوب السودان في أن العديد من الأشخاص يفتقرون إلى الوثائق أو لديهم صلات فعالة بالسودان وجنوب السودان في الوقت نفسه. ويقتصر خطر عدم وجود الجنسية على الأشخاص من جنوب السودان المقيمين في السودان، حيث أنهم عادةً ما يحصلون على جنسية جنوب السودان تلقائياً. ولا يزال هناك خطر بالنسبة للأشخاص من ذوي الأصول المختلطة، وأولئك الذين يقيمون في السودان منذ فترة طويلة، وأولئك الذين هم من المجتمعات المحلية الحدودية<sup>73</sup>.

وشكل قانون عام 1957 الذي صدر بعد سنة من استقلال السودان أول قانون يحدد شؤون الجنسية السودانية. وينص هذا القانون على أن الجنسية السودانية تُعطى لكل شخص وُلد في السودان أو وُلد والده في السودان وكان أسلافه الذكور يقيمون في السودان منذ 31 كانون الأول/ديسمبر 1897<sup>74</sup>. وقد عدل هذا التاريخ لاحقاً إلى 1 كانون الثاني/يناير 1924، عندما أُعيد تقسيم السودان إدارياً إلى مقاطعتين. وكان التجنيس ممكناً على أساس فترة إقامة مدتها 10 سنوات، بالإضافة إلى شروط أخرى، بما في ذلك المعرفة الكافية باللغة العربية والتخلي عن أي جنسية أخرى. ويصبح كل طفل مولود من أب سوداني (سواء كان مجنساً أم من النسب) مواطناً سودانياً؛ ويمكن للمرأة المتزوجة من رجل سوداني أن تحصل على الجنسية السودانية إذا أقامت في السودان لمدة سنتين، كما نوقش أعلاه<sup>75</sup>.

ثم ألغي قانون الجنسية السودانية لعام 1957 مع بدء تنفيذ قانون الجنسية السودانية لعام 1994 الذي لا يزال ساري المفعول بصيغته المعدلة في عام 2005 (بعد اعتماد الدستور الوطني المؤقت)، وفي عام 2011 (بعد انفصال جنوب السودان). وتضمن القانون تغييراً في التاريخ المنطبق للمطالبة بالجنسية بالولادة استناداً إلى إقامة سلف ذكر من 1924 إلى 1 كانون الثاني/يناير 1956 (تاريخ الاستقلال)، كما أُبقيت الأحكام التي تميّز بين الجنسين في منح الجنسية إلى الأطفال وإلى الأزواج<sup>76</sup>.

وفي عام 1998، اعتمد السودان دستوراً جديداً بعد اتفاق السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، أزال التمييز بين الجنسين في منح الجنسية السودانية، لكن قوانين الجنسية لم تعكس هذه الأحكام. وخلال الفترة الانتقالية قبل الاستفتاء على الاستقلال، كرر الدستور الوطني المؤقت للسودان لعام 2005 أحكام دستور عام 1998 في ما يتعلق بنقل الجنسية إلى الأطفال، وسمح بالجنسية المزدوجة<sup>77</sup>.

ومن السكان المعرضين للخطر بسبب التغييرات في قوانين الجنسية الشعوب الأصلية والجماعات العرقية من جنوب السودان الذين يعيشون في السودان، والأشخاص الذين أحد والديهم من السودان والآخر من جنوب السودان، والسكان المقيمون في أبيي، واللاجئون الذين تركوا السودان ولا يملكون جنسية أخرى.

ومن الناحية العملية، حُرّم الأشخاص من الشعوب الأصلية والجماعات العرقية من جنوب السودان من الجنسية السودانية. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن تكون هذه الأشخاص مؤهلة للحصول على جنسية جنوب السودان، غير أن البعض قد يواجه صعوبات في إثبات استحقاقهم لجنسية جنوب السودان. وأدى ذلك في حالاتٍ عدة إلى عدم وجود الجنسية، أو إلى فقدان الاستحقاقات وسبل العيش في السودان، حيث وضعهم القانوني غير مستقر، أو إلى التواجد في جنوب السودان، حيث لم يسبق لهم أن عاشوا من قبل<sup>78</sup>.

<sup>71</sup>مانبي (2012)،

<sup>72</sup>الكونسورتيوم الأوروبي المتوسطي للأبحاث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية (2012)،

<sup>73</sup>(مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2016)

<sup>74</sup>قبل هزيمة القوات المهدية

<sup>75</sup>(Sudanese Nationality Act 1957 (last amended 1974)، 1957)

<sup>76</sup>(The Sudanese Nationality Act 1994 and Sudanese Nationality Act (Amendment) 2011، 1994)

<sup>77</sup>(The Interim National Constitution of the Republic of the Sudan، 2005)

<sup>78</sup>مانبي، (2012)

وعلى الرغم من أن الدستور الوطني المؤقت للسودان ينص على أن أي فرد يولد من أم أو أب سوداني له الحق في التمتع بالجنسية السودانية، فإن التعديلات التي أدخلت على قانون الجنسية السودانية تنص على أن الشخص الذي أحد والديه من جنوب السودان يفقد الجنسية السودانية. ومن حيث المبدأ، تعلق الأحكام الدستورية على القوانين، ولكن السلطات السودانية ظلت تطبق قانون الجنسية.<sup>79</sup>

وكان من المفترض أن تجري "منطقة أبيي" التي تمتد بين الشمال والجنوب استفتاءها حول ما إذا كانت ستضم إلى السودان أو جنوب السودان، ولكن ذلك لم يحدث، لأن الأطراف لم تتمكن من الاتفاق على معايير تحديد من ينبغي أن يصوت في هذا الاستفتاء. وأكد السودان أن منطقة أبيي ينبغي أن تظل خاضعة لولايتها القضائية، فيحتفظ شعب منطقة أبيي بالجنسية السودانية. ومع ذلك، فإن المجموعات الفرعية من الدينكا الذين يقيمون في منطقة أبيي يواجهون خطر أن يعاملوا على أنهم ينتمون إلى الشعوب الأصلية والجماعات العرقية من جنوب السودان، مما قد يفقد جنسيتهم السودانية.<sup>80</sup>

وسيكون من الصعب بوجه خاص على الأشخاص الذين غادروا السودان، سواء كانوا لاجئين أو لا، أن يثبتوا حقهم في الحصول على جنسية جنوب السودان أو الاحتفاظ بجنسية السودان. أما أولئك الذين لم يحصلوا على جنسية الدولة الثالثة التي يقيمون فيها فقد يتعرضون لخطر عدم وجود الجنسية.<sup>81</sup>

### 3. هجرة اليد العاملة

توافد العديد من المهاجرين إلى السودان بحثاً عن مستقبل أفضل، الكثير منهم من العمالة الماهرة التي قصدت قطاعات عدّة مثل النفط والكهرباء والبناء والسدود والإسمنت وإنتاج السكر. وبعد تدفق النفط في السودان وانتظام مشاريع تنمية واسعة، أصبح السودان جذاباً للعمال المهاجرين وخاصةً من الدول المجاورة بسبب زيادة الاستثمار واستخدام تقنيات وأنماط حديثة لإنتاج النفط.

بالإضافة إلى استقبال اليد العاملة الأجنبية، السودان هو أيضاً بلد مصدر للعمالة، وخاصةً باتجاه الدول العربية المنتجة للنفط. فمنذ الثمانينات وحتى اليوم، تميز الاقتصاد السوداني بارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع التضخم، وتقلص المساعدات الدولية. وقد دفع تراجع الاقتصاد السوداني المواطنين إلى الهجرة للبحث عن سبل العيش. فمن أبرز أسباب هجرة السودانيين العائد المادي الكبير الذي يجنوه من الخارج مقارنةً بالعائد المحلي.<sup>82</sup>

وساهم ارتفاع معدلات البطالة في هجرة اليد العاملة خصوصاً وسط الشباب، نتيجة التوسع في التعليم العالي في السودان الذي أدى إلى تزايد أعداد الخريجين الحاصلين على شهادات عليا وانخفاض فرص العمل. فازدادت نسبة هجرة الأشخاص من ذوي المهارات إلى الخارج خاصةً إلى دول الخليج، وأصبح معظم العمال المهاجرين السودانيين من ذوي المهارات العالية وهم في أوج سنوات إنتاجهم. كما أنّ عوامل الجذب التي تؤثر على هجرة اليد العاملة السودانية تركز على أهمية الشبكات الاجتماعية التي يعززها وجود الأصدقاء والأقارب في الخارج.

أما بالنسبة للنساء السودانيات، فمعظمهن يهاجرن للعمل المنزلي أو لجمع شمل الأسرة. وتجدر الإشارة إلى أن هنالك نسبة مقدرة من هجرة النساء من ذوات المهارات العالية، اللواتي يهاجرن للعمل في مجالات التدريس والطب والتمريض. أما الطلاب فمعظمهم يهاجرون إلى أوروبا وأميركا الشمالية.

وتقدر وكالات التوظيف الخاصة في السودان أن نسبة كبيرة من العمال المهاجرين السودانيين في المملكة العربية السعودية ودول أخرى تميل إلى العودة إلى السودان بعد 7-10 سنوات. وعند عودتهم، يحاولون في غالب الأحيان إقامة مشاريع تجارية، ولكن العائدين ليس لديهم بالضرورة الخبرة والمعرفة في الأعمال التجارية. وبالتالي، من الضروري وجود برامج محددة لإقامة

<sup>79</sup>(مانبي، 2012)

<sup>80</sup>(مانبي، 2012)

<sup>81</sup>(مانبي، 2012)

<sup>82</sup>(عسل، 2011)

المشاريع التجارية لتمكين العائدين من إعادة الاندماج بنجاح في سوق العمل السودانية. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى المعلومات عن القوانين والنظم المالية المحلية يخلق الكثير من التحيز ويزيد تكاليف المعاملات لرواد الأعمال<sup>83</sup>.

وبحسب قانون العمل لعام 1997، يجب على السودانيين الذين يريدون العمل في الخارج أن يحصلوا على تصريح مسبق من وزارة العمل السودانية<sup>84</sup>. كما تطرق قانون تنظيم استخدام غير السودانيين لعام 2000 إلى هذه المسألة، فعلى الرغم من أن المواطنين غير السودانيين لا يستطيعون العمل بدون تصريح، فإن القانون يعفي فئات معينة من الأشخاص من الحصول على تصاريح العمل (الدبلوماسيون، والمواطنون غير السودانيين في البعثات الدبلوماسية أو المنظمات الدولية، والأفراد المعفيين بموجب الاتفاقات الدولية التي يكون السودان طرفاً فيها، ورجال الأعمال والمهنيين غير السودانيين). كما ينص القانون على معاملة تفضيلية للمواطنين العرب والأفارقة على جنسيات أخرى فيما يتعلق بتراخيص العمل<sup>85</sup>. وفي عام 2008، شكل السودان المجلس الأعلى للهجرة الذي يُعنى بشؤون العمالة الأجنبية.

وفي ما يخص تأثير الهجرة على التنمية في السودان، فإن هجرة اليد العاملة السودانية وخاصة المهاجرين من ذوي الخبرات أدى إلى استخدام السودان لليد العاملة الأجنبية في مشاريعها التنموية بسبب عدم وجود الخبرات الوطنية الكافية، مما أثر في تواصل الأجيال وانتقال الخبرات بينها وقلة الكفاءة والخبرة الوطنية لقيادة المشاريع التنموية الصاعدة التي لازمت اكتشاف البترول واستغلاله.

#### 4. الهجرة غير النظامية

يتأثر السودان بمختلف أنماط الهجرة غير النظامية، ففي السودان ثلاث فئات من الهجرة غير النظامية، وهي العمال المهاجرين غير النظاميين والمهاجرين العابرين واللاجئين. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين دخول 2000 مهاجر غير نظامي إلى السودان شهرياً. وبالنظر إلى الموقع الجغرافي والحدود الدولية الطويلة التي يصعب ضبطها، يشهد السودان مستوى كبيراً من دخول المهاجرين وإقامتهم بصورة غير نظامية، وغالباً ما يعبرون الحدود الشمالية الغربية من مصر وليبيا والبحر الأحمر. وتميل تدفقات المهاجرين من البلدان المجاورة، وخاصة إريتريا وإثيوبيا وتشاد، والصومال واليمن إلى الدخول عبر الطرق الرئيسية للقضارف – الخرطوم – السليمة، وكسارة – عطبرة – سليمة (عند التوجه إلى ليبيا)، وكسلا – عطبرة، وكسلا – عطبرة – ميناء السودان (عند التوجه إلى وجهات مختلفة في مصر). وبالإضافة إلى ذلك، فإن السودان هو مقصد لإقامة المهاجرين غير النظاميين من البلدان المجاورة من دون مشروع محدد أو طويلاً لأجل الهجرة<sup>86</sup>.

وترتبط الهجرة غير النظامية أيضاً بحالة اللاجئين وملتمسي اللجوء، حيث أن بعضهم ينتقل إلى وضع غير نظامي عند انتهاء تأشيرات دخولهم أو تصاريح إقامتهم المؤقتة وبدء العمل بدون تصريح. ويرتكز معظم المهاجرين غير النظاميين في المدن الرئيسية، ويبحثون عن حلول ممكنة للخروج إلى بلدان أخرى، ويسهل عليهم الدخول في سوق العمل السودانية كعمال من ذوي المهارات المتدنية<sup>87</sup>. على سبيل المثال، يتجه المهاجرون العابرون من القرن الإفريقي للبقاء في السودان لفترات طويلة للعمل بشكل غير نظامي من أجل كسب ما يكفي من المال لمتابعة رحلتهم إلى دول المقصد، خاصةً إلى ليبيا. كما أدت ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ظهور عصابات منظمة تعمل في مجال التهريب والإتجار بالبشر حيث يبدأ نشاط هذه العصابات من داخل دول القرن الإفريقي إلى داخل السودان.

ويعالج قانون الهجرة والجوازات لعام 1994 قضايا الهجرة غير النظامية في السودان. ويلغي هذا القانون قانون جوازات السفر والهجرة لعام 1960، وينظم قبول المهاجرين وإقامتهم وترحيلهم. ومن أجل مكافحة الهجرة غير النظامية، ينص القانون على عدد من العقوبات، بما في ذلك ترحيل المهاجرين، وعقوبات جنائية أخرى. ويشمل ذلك العقوبات بالسجن لمدة لا تتجاوز السنتين أو بغرامة مالية أو كليهما. وينص القانون أيضاً على عقوبات لمن يحرضون أو يساعدون على الدخول غير النظامي<sup>88</sup>. وفي عام

<sup>83</sup>(منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014)

<sup>84</sup>(قانون العمل السوداني، 1997)

<sup>85</sup>(قانون تنظيم استخدام غير السودانيين لسنة 2001، 2001)

<sup>86</sup>(منظمة الهجرة الدولية، 2011)

<sup>87</sup>(منظمة الهجرة الدولية، 2011)

<sup>88</sup>(قانون جوازات السفر والهجرة لسنة 1994، 1994)

2011، أطلق السودان فترة تسوية لأوضاع المهاجرين غير النظاميين لفترة تسعة أشهر، بعد انفصال جنوب السودان.<sup>89</sup> أما في آذار/ مارس 2016، فبدأ السودان بحملة لترحيل المهاجرين غير النظاميين، بعد الإعلان أن المهاجرين من جنوب السودان سيُعتبرون غير نظاميين ما لم يسجلوا رسمياً في غضون أسبوع واحد من وصولهم إلى السودان. وتقيّد هذه السياسة إمكانية وصول المهاجرين واللاجئين من جنوب السودان إلى العمل القانوني وقد تعرضهم إلى أوضاع عمل استغلالية.<sup>90</sup>

وفي أيار/ مايو 2016، اعتُقل ما لا يقل عن 313 إريترياً في شمال السودان، ثم حوكموا وأدينوا بـ "الدخول غير الشرعي" إلى السودان بموجب قوانين الهجرة الوطنية، فأعيدوا قسراً إلى إريتريا. وعبرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن قلقها بشأن عمليات إعادة القسرية إذ اعتبرت أن السودان قد انتهك التزاماته الدولية حين شملت إعادة القسرية للاجئين حقيقيين.<sup>91</sup> فقد تكون العودة القسرية للاجئين وطالبي اللجوء أو الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية لبلدهم المنشأ بمثابة انتهاكاً لالتزامات السودان الدولية أبرزها اتفاقية اللاجئين لعام 1951، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي العرفي، فضلاً عن القانون المحلي السوداني.

## 5. الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

يُعرّف بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بالإتجار كـ "عملية جلب، ونقل، وتحويل، وإيواء واستلام الأشخاص، عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو أي شكل آخر من أشكال الضغط، والخطف، والنصب، والخداع، وسوء استخدام السلطة أو استغلال لموقف الضعف لدى الضحية أو عبر إعطاء أو استلام مدفوعات أو مزايا للحصول على موافقة فرد لديه الصلاحيات والسيطرة على الشخص الآخر، من أجل أغراض الاستغلال". أما تهريب المهاجرين، فعرفه بـ "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مادية أو منفعة مادية أخرى"<sup>92</sup>.

وشهد السودان انخفاضاً ملحوظاً في عدد حالات الإتجار المبلّغ عنها بين عامي 2013 (338 حالة) و2014 (73 حالة) بعد توقيعه على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. لكن السودان اتخذ خطوات محدودة للتحقيق في قضايا الإتجار بالبشر.

وتشمل نقاط الدخول في السودان ولايات كسلا والقضارف والبحر الأحمر، أما نقاط الخروج فتشمل الولاية الشمالية ودارفور. وعند العبور في السودان، يواجه المهاجرون مخاطر عديدة مثل الاختطاف والابتزاز والتعذيب والعنف الجنسي والجسدي الذي يرتكبه مهزّبو المهاجرين. ووردت أيضاً تقارير تفيد بأن بعض المهربين قد يقومون بالإتجار بالأعضاء البشرية. وتتراوح الفدية بالنسبة للمهاجرين المختطفين في شرق السودان بين 15,000 و50,000 دولار أميركي لكل مهاجر. وعند الإفراج عنهم، قد يُنقل الضحايا إلى مهزّب آخر ويُجبرون على دفع فدية أخرى، وتستغرق الرحلة عبر السودان حوالي 10 أيام. وفي حين أن أغلبية المهاجرين لا يعزّمون البقاء في السودان، فإن العديد منهم لا يزالون في الخرطوم منذ أشهر أو حتى سنوات، إما يعملون أو يحاولون العثور على عمل. كما يقوم المهربون بتهريب أشخاص إلى أوروبا، ويستهدفون بشكل خاص الشباب، بمن فيهم القاصرين، ويقدمون أحياناً للمهاجرين إمكانية السفر والدفع اللاحق، ولكن بعض من يأخذون هذا الخيار يجدون أنفسهم محتجزين للحصول على فدية.<sup>93</sup>

<sup>89</sup>(الكونسورتيوم الأوروبي المتوسطي للأبحاث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية، 2012)

<sup>90</sup>(Trafficking in Persons Report، 2016)

<sup>91</sup>(مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2016)

<sup>92</sup>(قاموس الهجرة) 2011،

<sup>93</sup>(سترنتشان 2016،



وهنا كتقارير عن تعرض النساء والفتيات السودانيات للاتجار للخدمة المنزلية داخل السودان وفي بلدان الشرق الأوسط مثل البحرين وقطر، وعن إجبار الأطفال السودانيين على التسول في المملكة العربية السعودية. كما تسلط هذه التقارير الضوء على أشكال أخرى للاتجار بالبشر في السودان، مثل الاستغلال الجنسي وتجنيد الأطفال<sup>94</sup>.

وبعد استمرار نقص الخدمات وغياب فرص الاعتماد على الذات في مخيمات اللاجئين في السودان، أصيبت أعداد متزايدة من الشباب بالإحباط. وقد أدى التمويل المحدود لبرنامج اللاجئين الإريتري في السودان إلى نقص التعليم الثانوي وما بعد الثانوي، فضلاً عن التدريب المهني وفرص العمل، وحرمان الكثيرين من أي آفاق لمستقبل أفضل، فأصبحوا يشعرون بأنهم ليس لديهم ما يخسرونه، فوقعوا ضحية المهربين وعرضوا أنفسهم للخطر من خلال محاولة عبور البحر الأبيض المتوسط على قوارب مكتظة وغير آمنة<sup>95</sup>.

وفي عام 2006، أنشأ السودان المجلس الأعلى للهجرة وضبط الوجود الأجنبي. أما في عام 2013، أقرت حكومة السودان الإستراتيجية المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة لمعالجة الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص والإختطاف في السودان. وهدفت هذه الإستراتيجية إلى تقديم الدعم للحكومة السودانية لضمان الدخول الآمن لطالبي اللجوء إلى السودان وإقامتهم الآمنة في مخيمات اللاجئين في شرق السودان وحماية وتأهيل ضحايا الاتجار الذين تم التعرف عليهم في جميع أنحاء السودان وذلك بالشراكة مع السلطات السودانية والمحلية والمنظمات غير الحكومية<sup>96</sup>.

وفي آذار/ مارس 2014، سنّ السودان أول قانون له لمكافحة الاتجار بالبشر، وأنشأ بحسبه اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر المكلفة بتطوير هيئة التنسيق الوطنية وخطة العمل الوطنية للاتجار بالبشر. وينص هذا القانون على عقوبة السجن لمدة تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات لارتكاب أفعال الاتجار، وبالسجن لمدة تتراوح بين خمس وعشرين سنة عند الاتجار الخطير، وعقوبة الإعدام في حالات وفاة ضحية الاتجار أو في حال ارتكاب جرائم خطيرة أخرى مثل الإغتصاب. وفي حين يفصل هذا القانون العقوبات، لا يعطي حماية الضحايا اهتماماً كافياً<sup>97</sup>.

أما في عام 2016، فأطلقت الحكومة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لفترة 2016-2018، لكنها لم تخصص ميزانية لتنفيذ الأنشطة والبرامج المدرجة في الإستراتيجية، بل أنشأت دائرة متخصصة بالإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية ونيابات متخصصة للنظر في بلاغات التهريب.

ويتعرض المهاجرين المهربين لعدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان وهناك عدة حالات حيث خدع المهربون المهاجرين وخطفهم واحتجزوهم لطلب فدية مالية، كما أنهم غالباً ما يتعرضون لسوء المعاملة والتعذيب ويعرضون أنفسهم للخطر. وخلال السنوات الأخيرة الماضية، تعرّض عدد كبير من اللاجئين والمهاجرين الذين تم تهريبهم للاستغلال وإساءة المعاملة، وفي العديد من الحالات يتعرضون للاتجار خلال العبور في السودان ومصر وليبيا. على سبيل المثال، عبر في السودان العديد من الإثيوبيين والإريتريين الذين وصلوا إلى إيطاليا أو لقوا حتفهم خلال رحلتهم. ويستخدم الكثير من السودانيون أيضاً نفس طرق الهجرة ويعانون من نفس الانتهاكات في عدة بلدان مثل مصر وليبيا.

وعلى الرغم من جهود السودان المكثفة، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى تعزيز قدرة حكومة السودان على التصدي لمشكلة الاتجار مع إيلاء اهتمام خاص لحماية ضحايا الاتجار. كما تحتاج سلطات إنفاذ القانون إلى دعم مادي وتقني لكي تتمكن من زيادة الأمن في المراكز الحدودية والحضرية ولكي تتمكن من إدارة الحدود بطريقة أكثر فعالية. وينبغي زيادة القدرة الحالية للسودان على تلبية الاحتياجات الطارئة وغير الطارئة لضحايا الاتجار، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال غير المصحوبين والناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

## 6. المغتربين

<sup>94</sup>(منظمة الهجرة الدولية، 2011)

<sup>95</sup>(مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2014)

<sup>96</sup>(مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، 2015-2017)

<sup>97</sup>(قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة 2014، 2014)

بدأت هجرة المغتربين السودانيين إلى الخارج بأعداد كبيرة في منتصف السبعينات، إذ كانت الهجرة ما قبلها هادفة فقط إلى الحج والتعليم والتجارة، وهجرة العمل كانت فقط من الولاية الشمالية من السودان إلى مصر. واتجهت معظم هجرة السبعينات إلى دول الخليج، وذلك لثلاثة عوامل: الأزمة الاقتصادية التي قامت بتخفيض قيمة الجنيه مقابل الدولار في عام 1974، والطفرة البترولية في دول الخليج وارتفاع أسعار النفط اعتباراً من عام 1973، وغلاء الأسعار مع ضعف المرتبات وبالنسبة للدولة عندما أصبح عائد عمل الموظف في الخارج يفوق ناتج عمله في السودان.

وبلغت هجرة السودانيين لأغراض العمل ذروتها في عامي 2012 و2013 حيث هاجر 94,230 و105,435 شخصاً، علماً أن أغلب من هاجر للعمل خلال السنوات الست من 2008-2013 بلغ حوالي 292,997 مهاجر. ويرجع ذلك لارتفاع معدل البطالة بين الخريجين، وغلاء المعيشة، واستفادة السودان من حصص الدول العربية، وخصوصاً تلك التي شهدت نزاعات في دول الخليج التي تم تحويلها لصالحه، خاصةً وأنها جميعاً - عدا ليبيا - دول مرسله للعمال المهاجرين.

وتجاوزت هجرة السودانيين دول الخليج إلى الدول الأوروبية وأمريكا وأستراليا والصين وغيرها من الدول. أما أهم مقاصد المغتربين السودانيين هي السعودية بنسبة 87 في المئة، ثم ليبيا 4,6 في المئة، تليها الإمارات 2,9 في المئة وقطر 2,4 في المئة والكويت 2 في المئة. أما الدول العربية الأكثر استيعاباً للاغتراب السوداني من حيث العدد فهي السعودية (849 ألف مهاجر)، تليها مصر (نصف مليون)، ثم الإمارات (65 ألف مهاجر) وقطر (36 ألف مهاجر). وأكبر الدول الغربية استيعاباً للاغتراب السوداني هي كندا (30 ألف مهاجر)، تليها ألمانيا (9 آلاف مهاجر) وبريطانيا (5.3 ألف مهاجر) وأميركا (5 آلاف مهاجر). أما الوجود السوداني في دول آسيا فهو وجود نوعي ومعظمه من حملة الشهادات العليا وتعدادهم أكثر من خمسة آلاف مهاجر، وأغلبهم في ماليزيا.

وبدأت الدولة السودانية تهتم بشؤون المغتربين بصورة متأخرة نسبياً بعد أن تكاثرت أعدادهم وأصبح للمغترب مساهمة واضحة في حركة الاقتصاد السوداني. حينها شرعت الدولة في إصدار القوانين واللوائح المنظمة الخاصة بالمغتربين، وتم تأسيس الجهاز المركزي لرعاية شؤون المغتربين في عام 1979 الذي صار يمارس عمله اليوم تحت اسم جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج. وبادر الجهاز بإنشاء مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية في عام 2009.<sup>98</sup>

وأسس السودان جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين في الخارج عام 1998، وهو مكلف بتنسيق تنفيذ السياسات، وخدمة مصالح السودانيين العاملين بالخارج، وتقديم مدخلات وتوصيات لتحسين السياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة، وتطوير مهارات السودانيين العاملين بالخارج وأطفالهم، وبناء قاعدة بيانات للسودانيين العاملين بالخارج، وتعزيز دراسات الإستثمار.<sup>99</sup> ويمنح قانون الإستثمار السوداني لعام 2013 ميزات وتسهيلات كبيرة ولا يميز بين المستثمرين الأجنبي والوطني.

وتوفر التحويلات المالية للسودان العملات الأجنبية من خلال دفع الضرائب المباشرة. وفيما يتعلق بدفع الضرائب فقد تم فرضها في الأصل بالعملة الحرة، ولكن عند اكتشاف البترول أصدر بنك السودان منشوراً يفيد بعدم إلزام المغتربين بسداد التزاماتهم بالعملة الحرة. وحالياً مازال الخيار متروكاً للمغتربين بالسداد إما بالعملة المحلية أو الحرة. أما في حالة العودة النهائية، فيجوز أن تُسدد بالعملة المحلية وفقاً لسعر الصرف الرسمي. ويطلب جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين في الخارج من جميع المغتربين دفع اشتراكاتهم الوطنية والزكاة قبل تقديم جواز سفرهم للتجديد أو قبل التقدم بطلب للحصول على تأشيرة خروج. وتتأثر زكاة المغتربين بتقلبات السياسات الاقتصادية، لذا تتم مراجعة مقدار الزكاة والحوائج الأصلية بصورة دورية، وتوظف زكاة المغتربين في معالجة قضايا المغتربين الغارمين والمعسرين ونزلاء السجون، وفي مجالات التعليم والعلاج بالداخل والخارج. كما أن التحويلات الرسمية تعزز تدفقات الاحتياطيات الأجنبية التي تساهم في واردات السلع الرأسمالية وكذلك المدخلات الوسيطة وغيرها من السلع الاستهلاكية. ومع ذلك، فإن تحويلات المغتربين والمساهمات العينية تلعب دوراً هاماً على أسر المغتربين، وتعزز بشكل غير مباشر الأنشطة الاقتصادية من خلال تعزيز الإنفاق.<sup>100</sup>

وتتأثر تحويلات المغتربين بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. ومن أبرز العوامل الخارجية تحسن أداء المؤشرات الاقتصادية، ومنها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، واستقرار سعر الصرف ومعدل التضخم بالإضافة إلى تطور البنية التحتية

<sup>98</sup>(مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والمجلس القومي للسكان، 2017)

<sup>99</sup>(الإسكوا، 2017)

<sup>100</sup>(الإسكوا، 2017)

والإقتصادية لدول المقصد. أما العوامل الداخلية فتتمثل في تأثر دول المقصد بالتطورات الإقتصادية والسياسية نتيجة للأزمات الإقتصادية العالمية، بالإضافة إلى استقرار أوضاع العملة المحلية ومستويات التوظيف وتحسن الأجور وارتفاع معدل النمو الإقتصادي وتوفر المناخ الإستثماري الملائم.

وتراجعت الأهمية النسبية لتحويلات السودانيين العاملين في الخارج بعد اكتشاف البترول في العام 1999، حيث جاءت في المركز الثالث من قائمة مصادر النقد الأجنبي بعد البترول وتدفقات الإستثمارات الأجنبية، ولكن بعد انفصال الجنوب وخروج جزء كبير من صادرات المواد البترولية ازدادت أهمية تحويلات العاملين في الخارج.

وتشمل التحديات التي تواجه مساهمة المغتربين في تعزيز الإستثمارات في السودان عدم وجود معلومات عن الشركات التجارية المحتملة؛ وارتفاع المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف وعدم الإستقرار السياسي وعدم كفاية التغطية التأمينية وضمانات الحكومة للحماية من التغييرات في السياسات والمصادرة؛ وعدم وجود سياسة ائتمانية واضحة موجّهة نحو توفير عنصر محلي لرواد الأعمال السودانيين في الخارج؛ ووجود البيروقراطية والإجراءات الإدارية التي تطيل عملية دخول المغتربين إلى السودان وخروجهم منه، مما يثبط الشركات التجارية المحتملة التي يجذبها من الخارج<sup>101</sup>.

ويتوقف حجم التحويلات وانتظامها على عددٍ من المتغيرات، مثل مهنة ودخل المغترب، ومستواه التعليمي، وحالته الإجتماعية، وحجم أسرته ومدة إقامته. وتكون تحويلات المهاجرين مرتفعة في السنوات الأولى ثم تنخفض تدريجياً مع الإستقرار والاندماج في المجتمع، ثم تعاود الإرتفاع في حال النظر في العود النهائية. وتزيد التحويلات في أوقات الأزمات، وفي السودان تزايدت في عامي 1984 (الجفاف والتصحر) و1988 (السيول والأمطار)، كما تزيد في حالة الوضع غير النظامي للمهاجر مقارنةً بذوي الوضع النظامي، وتزيد نسبة التحويلات النقدية عند كبار السن والمتزوجين غير المصطحبين بأسرهم. وتتركز استثمارات المغتربين كغيرها بنسبة 80 في المئة في الخرطوم لأن بيئة الإستثمار في الولايات الأخرى غير جاذبة.

أما بالنسبة للتحويلات غير الرسمية، فأصدر البنك الأوروبي للإستثمار دراسة في عام 2004 تضمنت تقديرات لمعدل هذه التحويلات، وتبين أن 80 في المائة من التحويلات إلى السودان هي تحويلات غير رسمية. ومعظم تحويلات المغتربين تتم خارج الجهاز المصرفي بسبب تذبذب سعر صرف الجنيه مما يشكل خسارة كبيرة للإقتصاد الوطني. ويُقدّر التحويل غير الرسمي بأكثر من أربعة مليارات دولار وهو بذلك يفوق كثيراً متوسط التحويل الرسمي السنوي (1,7 مليار دولار). وأعلى تحويل رسمي إلى السودان وصل إلى 3,2 مليار دولار في عام 2010. ومع أن التحويلات غير الرسمية تفقد عنصر الأمان، لكن هذا لا يؤثر على المغتربين السودانيين.

وترتبط السياسات والإجراءات التي تحفز تحويلات العاملين في الخارج بتطورات الإقتصاد السوداني حيث بدأت بفرض قيود واشتراطات ووصلت مرحلة التشجيع والتحفيز بعد إعلان سياسات التحرير الإقتصادي في العام 1992. وفي هذا الصدد، تبنى بنك السودان المركزي، بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، سلسلة من الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية، بدأت لأول مرة في حزيران/ يونيو 1976. وتعذرت استمرارية سعر الصرف التشجيعي 15 في المئة من السعر الرسمي منذ العام 1976 لأنه فشل في جذب المدخرات عن طريق البنوك، فسعر السوق الموازي دائماً أعلى. أما خلال المرحلة الانتقالية 2005-2010 فارتفعت التحويلات من 1,02 إلى 3,2 مليار دولار، بسبب استقرار الوضع الإقتصادي وثبات سعر الصرف. وخلال هذه المرحلة بلغت نسبة التحويلات 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بحوالي نسبة 8 في المئة لعائدات البترول.

وتُعتبر تحويلات السودانيين ضعيفة جداً مقارنةً بمهاجري دول عربية وأفريقية تشابه السودان من حيث عدد المهاجرين ومستوياتهم التعليمية وخبراتهم وكفاءاتهم. وخلال الفترة 2010-2013، تراجعت معدلات التحويلات بسبب اتساع الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، قرر البنك المركزي إعادة العمل بسياسة "الحافز" بجعل أسعار الشراء مجزية ومتطابقة مع أسعار السوق.

وتستخدم أسر المغتربين التحويلات المالية في الإستهلاك اليومي والسكن والأراضي والتعليم والصحة، فضلاً عن المساهمة في تكلفة ليالي الزواج والمآتم والهجرة، مما يدل على أن دور التحويلات مهم في نشر أنماط الإستهلاك. والاعتماد على التحويلات المالية أقل خطراً أو أكثر استقراراً من الاعتماد على مصادر خارجية أخرى، فالتحويلات لا تؤثر على أي قطاع إنتاج أساسي

<sup>101</sup>(الإسكوا، 2017)

لأنها لا تتمحور في قطاعات اقتصادية معينة أو في مواقع جغرافية محددة ولكن تتوزع جغرافياً واجتماعياً بين أسر المغتربين. كما تساهم التحويلات في دعم ميزان المدفوعات وتخفيض العجز وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وتعتبر مساهمة المغتربين في الإستثمار في قطاعاته الثلاث الزراعي والخدمي والصناعي ضئيلة جداً مقارنةً بما يمكن أن يكون تم من تحويلات والتي قدرت حسب دراسة أجريت عن اقتصاديات الهجرة للفترة 1980-1990 بمبلغ 14,8 مليار دولار تعادل 27 في المئة من جملة مدخلاتهم البالغة 46 مليار دولار والتي تقدر الآن بحوالي 3 مليار دولار<sup>102</sup>.

كما أن استثمارات المغتربين السودانيين تساعد في معالجة مشاكل البنى التحتية في السودان، بما في ذلك الطرق وشبكات الكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، ولكن ضعف البنى التحتية في السودان يعوق بدوره هذه الإستثمارات بسبب تكلفة الخدمات والإسهام الضئيل في مشاريع التنمية الإنتاجية.

والتحويلات ليست نوعاً واحداً وليست كلها نقدية، فهناك تحويلات عينية ومعرفية، تُعرف بالتحويلات "الاجتماعية" التي تنتقل عن طريق المغتربين مما يؤثر على الحياة الاجتماعية والسياسية، والسودان من الدول التي استفادت من هذه التحويلات أكثر من غيرها.

ومن أكبر عوائق الإستثمار في السودان هو الرسوم والجبايات الولائية والمحلية على المشاريع الإستثمارية. والقيود الزمني لنزع الإستثمار جعل المغتربين يجمعون لأن معظمهم يبدأ مرحلة التشغيل الفعلي لمشروعه بعد عودته النهائية إلى السودان. وبشكل عام، قدرة المغتربين السودانيين على الإستثمار ضعيفة بسبب ضعف وفورات رواتبهم بعد الإستهلاك والمجاملات الاجتماعية وكذلك ضعف ما يحصلون عليه عند نهاية فترة الاغتراب.

## خاتمة

في ضوء الأوضاع العالمية والإقليمية، خاصةً في ظل رفع العقوبات الاقتصادية عن كاهل السودان، أصبح من الضروري وضع تصور شامل ومتكامل لقضايا الهجرة الدولية ودورها في سياسات التنمية والسلام في السودان وذلك بغرض إحداث نقلة نوعية من الوضع الحالي الذي يتمثل في الاهتمام بالإجراءات الإدارية والموارد المالية إلى الاهتمام بالهجرة والتنمية والسلام. ولا بد من تعظيم مخرجات الهجرة الدولية والتنمية بكل اتجاهاتها والاستفادة من مواردها المتعددة والمتنوعة من أجل التنمية والتقدم والحفاظ على رفاهية الإنسان داخل وخارج الوطن. كذلك، يتطلب العمل على خفض آثار الهجرة السلبية معرفة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهجرة بكل أنواعها، خاصةً آثارها على الأنشطة الاقتصادية وسوق العمل وخدمات التعليم والصحة والمجتمع السوداني.

وأظهر السودان تضامناً جاداً مع اللاجئين واعتمد مقارنة براغماتية لتلبية احتياجاتهم، نظراً إلى محدودية الموارد وحجم التحديات التي يواجهها. أما بالنسبة للهجرة غير النظامية، فيطلب الحد منها وضع استراتيجيات عملية وتعاون دولي ومحلي وسن قوانين رادعة بالإضافة إلى تدريب وتنقيف الجهات ذات الصلة والمجتمعات وتبادل الخبرات والمعلومات على المستوى الإقليمي والدولي حول الممارسات الواعدة وأساليب مكافحة الهجرة غير النظامية. وبعد انفصال جنوب السودان، ازدادت حالات عدم وجود الجنسية وأصبحت العديد من المجتمعات معرضة للتهميش ولقدان الجنسية.

ولذلك، يحتاج السودان إلى بلورة سياسة شاملة خاصة بالهجرة الدولية لمعالجة شتى القضايا الملحة والهامة، وإلى اتخاذ الخطوات التالية:

- التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة، بما فيها:
  - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)،
  - بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (2000) المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،
  - الاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية (1961)،

<sup>102</sup>(أفاق الهجرة، 2012)

- بروتوكول منظمة العمل الدولية رقم 29 لاتفاقية العمل الجبري أو الإلزامي (2014)،
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 97 بشأن الهجرة من أجل العمل (1949)،
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين (1975)،
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 181 بشأن وكالات الاستخدام الخاصة (1997)،
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمال المنزليين (2011)؛
- احترام حظر الإعادة القسرية وتدريب جميع سلطات إنفاذ القانون تدريباً مناسباً لضمان معرفتهم بالتزامات السودان فيما يتعلق باللاجئين والمهاجرين القسريين؛
- تيسير وصول جميع اللاجئين والمهاجرين القسريين إلى المساعدات الإنسانية الكافية؛
- إزالة القيود المفروضة على حرية تنقل المهاجرين واللاجئين وخاصة أولئك الذين يقيمون في المعسكرات؛
- تطبيق أحكام الدستور السوداني في ما يخص إعطاء الجنسية السودانية لكل شخص له أم أو أب سوداني؛
- اعتماد نهج تنموي للهجرة القسرية وتحركات اللاجئين يراعي مصالح اللاجئين والمجتمعات المضيفة على السواء؛
- وضع سياسات للهجرة تتسم بحسن الإدارة وتهدف إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- تحسين البيانات والبحوث المتعلقة بالهجرة الدولية؛
- تحسين تسجيل العمال المهاجرين في السودان وفقاً للوائح القائمة والاتفاقات الدولية؛
- تقديم التدابير لتسهيل عودة اللاجئين والفئات الأخرى من المهاجرين السودانيين مثل توفير الخدمات الإجتماعية مثل التعليم والصحة، والتدريب، وتوليد الدخل، ومخططات التوظيف في مناطق المنشأ في السودان.

- (2015). *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development*. اديس ابابا.
- Décret n. 70-758 du 14 août 1970 portant publication de l'Accord de coopération culturelle et technique entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République démocratique du Soudan. (1970, *26/الجريدة الرسمية الفرنسية*, p. 79.
- Décret n° 80-773 du 24 septembre 1980 portant publication de la Convention entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République démocratique du Soudan sur l'encouragement et la protection réciproques des investissements. (1980, *3/الجريدة الرسمية الفرنسية*, p. 48.
- (2015). *Forced Displacement and Mixed Migration in the Horn of Africa*. جنيف وواشنطن: البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.
- GFMD Meetings*. (n.d.). Retrieved from Global Forum on Migration and Development: <http://www.gfmd.org/meetings>
- (2006, 14-15 أيلول). Retrieved from *High Level Dialogue on International Migration and Development*. (2006, المتحددة: <http://www.un.org/esa/population/migration/hld>
- (2013, 3-4 أيلول). Retrieved from *High-level Dialogue on International Migration and Development: "Making Migration Work"*. (2013, المتحددة: <http://www.un.org/en/ga/68/meetings/migration>
- (2006). *Joint Africa-EU Declaration on Migration and Development*. Tripoli.
- (2016). *New York Declaration for Refugees and Migrants*. نيويورك: الأمم المتحدة.
- (2016). *Paris Agreement*. باريس.
- (1994). *Programme of Action Adopted at the International Conference on Population and Development*. القاهرة.
- (2006, 14-15 أيلول). Retrieved from *Roundtable Discussions of the High-level Dialogue on International Migration and Development*. (2006, أيلول: <http://www.un.org/esa/population/migration/hld/Text/Mig+dev.Roundtables.circ.060914.pdf>
- (2015). *Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015 - 2030*. سينداي: الأمم المتحدة.
- (2007). *Sudan Post-Conflict Environmental Assessment*. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- (1957). *Sudanese Nationality Act 1957 (last amended 1974)*.

(2015). *The Agenda for the Protection of Cross-Border Displaced Persons in the Context of Disasters and Climate Change*. جينيفاً.

(2005). *The Interim National Constitution of the Republic of the Sudan*.

(1994). *The Sudanese Nationality Act 1994 and Sudanese Nationality Act (Amendment) 2011*.

(2016). *Trafficking in Persons Report*. وزارة الخارجية الأمريكية.

(2015). *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*. نيويورك: الأمم المتحدة.

(2004). *تفاهق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان*. القاهرة.

(2003). *تفاهقية تعاون فى مجال القوى العاملة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان*. الخرطوم.

(2013). *إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية فى أفريقيا إلى ما بعد عام 2014*. أديس أبابا: لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

(2014). *Khartoum Declaration on AU-Horn of Africa Initiative on Human Trafficking and Smuggling of Migrants*. الاتحاد الأفريقي . الخرطوم.

(2017). *Remittances in Sudan*. الإسكوا. بيروت.

(2010). *The Impacts of Refugees on Neighboring Countries: A Development Challenge*. البنك الدولي.

(2016). *تقرير الأمين العام حول الهجرة الدولية والتنمية*. الأمم المتحدة.

(2014). *EU-Africa Declaration on Migration and Mobility*. القمة الأفريقية-الأوروبية. بروكسل.

(2012). *Migration Profile of the Sudan*. الكونسورتيوم الأوروبي المتوسطي للأبحاث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية.

(2015). *Valletta Summit on migration, 11-12/11/2015*. Retrieved تشرين الثاني 2017, from المجلس الأوروبي, <http://www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit/2015/11/11-12/>

(2006). *Arab Declaration on International Migration*. جامعة الدول العربية. القاهرة.

(2013). *Cairo Declaration*. جامعة الدول العربية. القاهرة.

(1965). *Protocol for the Treatment of Palestinians in Arab States*. الدار البيضاء.

(2015). *نيسان (27/لا اجتماع الأول لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة*. Retrieved آذار 2017, from جامعة الدول العربية : <http://www.lasportal.org/ar/sectors/dep/Pages/ActivityDetails.aspx?RID=25&SID=6&ReID=289>

(2007). *From Internal to International Displacement in Sudan*. د. جيوفروي، أ. القاهرة.

(2016). *Rapid Fragility and Migration Assessment for Sudan*. Applied Knowledge Services. ل. سترتشان، أ.

عسل م، *Conflict-induced migration in Sudan and post-referendum challenges*. م. الكونسورتيوم الأوروبي المتوسطي للأبحاث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية.

(2011) قاموس الهجرة. جنيف: المنظمة الدولية للهجرة.

(1997) قانون العمل السوداني.

(2001) قانون تنظيم استخدام غير السودانيين لسنة 2001.

(2014) قانون تنظيم اللجوء لسنة 2014 السودان.

(1994) قانون جوازات السفر والهجرة لسنة 1994.

(2014) قانون مكافحة الإتجار بالبشر لسنة 2014.

كبريب غ، *Stranded 'Birds of Passage'? Eritrean and Ethiopian Refugees in Khartoum*. *Refuge*, 10 (4), 6-11. (1991).

لجنة القضاء على التمييز العنصري 9 *Consideration of reports submitted by States parties under article 9 of the Convention: Sudan*. (2013).

مانبي ب، *The Right to a Nationality and the Secession of South Sudan: A Commentary on the Impact of the New Laws*. مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا. (2012).

مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والمجلس القومي للسكان. (2017). ورشة عمل "الهجرة من منظور تنموي: دور المهاجرين في التنمية برؤى مستقبلية".

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. *Global Trends: Forced Displacement in 2015*. جنيف: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. *At Risk of Statelessness in North Sudan*. Retrieved from <http://reporting.unhcr.org/node/12189>

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، (2014). تشرين الثاني *Sharp increase in number of Eritrean refugees and asylum-seekers in Europe, Ethiopia and Sudan*. Retrieved from <http://www.unhcr.org/5465fea1381.html>

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. *Sudan Global Focus*. Retrieved from <http://reporting.unhcr.org/node/2535?y=2017#year>

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، (2016). حزيران/يونيو. *UNHCR concerned by expulsions from Sudan*. Retrieved نيسان/أبريل 2017، from [http://www.unhcr.org/574fed7d4.html?utm\\_source=twitterfeed&utm\\_medium=twitter](http://www.unhcr.org/574fed7d4.html?utm_source=twitterfeed&utm_medium=twitter)

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. (2015). *UNHCR Global Appeal Update*.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، (2015). شباط *UNHCR welcomes the registration of South Sudanese citizens in Khartoum*. Retrieved from [http://www.unhcr.org/574fed7d4.html?utm\\_source=twitterfeed&utm\\_medium=twitter](http://www.unhcr.org/574fed7d4.html?utm_source=twitterfeed&utm_medium=twitter)



<http://www.unhcr.org/news/press/2015/2/54d224fb6/unhcr-welcomes-registration-south-sudanese-citizens-khartoum.html>

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة (2015-2017). *Strategy to Address Human Trafficking, Kidnappings and Smuggling of Persons in Sudan*.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2016). Sudan. *OCHA Humanitarian Bulletin*.

منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014). *A Roadmap Toward A National Employment Policy for Sudan*. القاهرة: منظمة العمل الدولية.

6). *African Union Meets for AU-Horn of Africa Counter Trafficking Initiative*. تشرين الأول 2016, منظمة الهجرة الدولية, 2017, from <http://www.iom.int/news/african-union-meets-2017>, Retrieved au-horn-africa-counter-trafficking-initiative

منظمة الهجرة الدولية. (2006). *Euro-African Dialogue on Migration and Development (Rabat Process)*. Retrieved from <https://www.iom.int/euro-african-dialogue-migration-and-development-rabat-process>

منظمة الهجرة الدولية. (2011). *Migration in Sudan: A Country Profile*. الخرطوم: منظمة الهجرة الدولية.

منظمة الوحدة الأفريقية. (1969). *Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa*. ادبيس ابابا.